جامعة احمد دراية ادرار

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اشكالية العمل النقابي في الجزائر في ظل التغيرات السياسية الجديدة

(1989-2012)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و ادارية

اعداد الطالبين:

هيري ساسية

بن زيادي محمد

اشراف الاستاذ:

بن مالك محمد الحسن

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	زبيري رمضان		جامعة ادرار	رئيسا
02	بن مالك محمد الحسن		جامعة ادرار	مشرفا و مقررا
03	العابد هواري		جامعة ادرار	ممتحنا

2022-2021

9 B/2 MASTER

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن مالك محمد الحسن

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ: إشكالية العمل التقليبي في الجزائر في ظل التغيرات السياسية الحديثة (2012/1989)

من إنجاز الطالب(ة): صبري ياسين

و الطالب(ة): بن زيادي محمد

كلية : الحقوق و العلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيمات سياسية و ادارية

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 12/06/2022

مساعد رئيس القسم:

رئيس قسم العلوم السياسية
جوفري عبد الله

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ادرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

شكر و عرفان

اول من يشكر و يحمد اناء الليل و أطراف النهار هو العلي القهار الاول و الاخر الظاهر و الباطن فله الحمد كله و الشكر كله أن وفقنا و الهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع

الى روح من علمتني معنى الكفاح امي الغالية رحمة الله عليها

الى الرجل الطيب ابي متعه الله بالصحة و العافية

الى من كان لتشجيعه بليغ الاثر في نفسي زوجي و رفيق دربي

الى من شاركوني طفولتي و احبوني بصدق و اخلاص اختي و اخي

الى املي في الحياة و مصدر سعادتي ابني و ابنتي امدهما الله بعونه و توفيقه

الى كل من كان لهم الفضل بعد الله تعالى في انجاز هذه الدراسة

ساسية

اهداء

الشكر لله الجواد الكريم الذي احمده حتى يرضى و ان شكرك ربي سبحانك لا يوفيه ورقة ولا قلم

الى اسمى معاني الحب و التضحية امي الغالية رحمها الله

الى الرجل العنيد و المكافح و مثلى الاعلى ابي رحمة الله عليه

الى المرأة العظيمة الصبورة و سر نجاحي زوجتي و نصفي الثاني

الى من التفو حولي في السراء و الضراء اخوتي و اخي

الى اغلى ما املك في هذه الحياة ابنتي و ابني حفظهما الله

الى كل من لهم الفضل بعد الله تعالى في انجاز هذه الدراسة

محمد

شكر و تقدير

يسعدنا و قد انتهينا بعون الله العلي القدير من كتابة هذه الرسالة العلمية الا ان اتقدم باسمى عبارات الشكر و الامتنان و العرفان الى الاستاذ المشرف بنمالك محمد الحسن الذي تكرم بالاشراف علينا و تعهدنا طيلة مدة البحث فلم يتوانى و لم يذخر جهدا في تقديم توجيهاته و ارشداته و نصائحه العلمية القيمة ، فله وافر الشكر و خالص التقدير و ان يديمه الله في خدمة العلم و البحث.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول: نشأة الحركة النقابية وتطورها

المبحث الأول : نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم

المطلب الاول : الحركة النقابية في الدول الرأسمالية

المطلب الثاني : الحركة النقابية في الدول الاشتراكية

المطلب الثالث : الحركة النقابية في دول العالم الثالث

المبحث الثاني: التطور التاريخي للحركة النقابية في الجزائر

المطلب الاول : في الفترة الاستعمارية

المطلب الثاني : من الاستقلال إلى غاية دستور 1989

المبحث الثالث: الانتقال إلى التجربة التعددية

المطلب الاول : أسباب التحول إلى التعددية النقابية

المطلب الثاني : مظاهر التحول الى التعددية النقابية

الفصل الثاني: الحرية النقابية في ظل التعددية السياسية في الجزائر

المبحث الأول : تعدد النقابات في الجزائر

المطلب الاول : الاتحاد العام للعمال الجزائريين

المطلب الثاني : النقابة المتحزبة (النقابة الإسلامية للعمل) (SIT)

المطلب الثالث : النقابات القطاعية المهنية المستقلة

المطلب الرابع : نقابات أرباب العمل أو المستخدمين

المبحث الثاني: النصوص القانونية الحامية للحريات النقابية

المطلب الاول : الحماية الوطنية للحريات النقابية

المطلب الثاني : الحماية الدولية للحريات النقابية

الفصل الثالث: العمل النقابي في ظل التغيرات السياسية في الجزائر

المبحث الأول: توجهات النظام السياسي الجزائري

المطلب الاول: استراتيجية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين

المطلب الثاني: استراتيجية الحركة النقابية المستقلة في الجزائر

المبحث الثاني: الانتقال من المطالب العمالية ، الاجتماعية والمهنية إلى المطالب السياسية

المطلب الاول : أسباب الدفع نحو المطالب السياسية

المطلب الثاني : المطالب السياسية

الخاتمة

مقدمة

مقدمة :

مرت الحركة النقابية الجزائرية في تاريخها المعاصر بمراحل كثيرة ساد بعضها الظلام، وبعضها الآخر النور والضياء، وكانت الفترة الاستعمارية أشدها بلاء، ففيها تمت ولادة النقابات الجزائرية بالارتباط بالنقابات الفرنسية خاصة منها الشيوعية بتزاوج النضال المطلبي الاقتصادي بالنضال التحرري الوطني، إلى أن تم إنشاء نقابة جزائرية خالصة من رحم جبهة التحرير الوطني وفي أحضان الثورة التحريرية الكبرى تعبر عن معاناة وطموحات الطبقة الشغيلة المستعبدة.

واصلت الحركة النقابية مسيرتها بجنب الحزب الوحيد "حزب جبهة التحرير الوطني" بعد نيل الاستقلال لإعادة بناء الدولة الجزائرية بمقوماتها وانتماءاتها الإيديولوجية مما انتقل بها إلى مرحلة جديدة مبنية على الأحادية ونبد التنوع والاختلاف بانتهاج الاشتراكية، حيث أصدرت قوانين جديدة للعمل، واعترفت بحق التنظيم النقابي في النقابة الواحدة والرسمية مقتدية بدول المعسكر الشرقي، والممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وبعد الخلافات السياسية التي سادت حزب جبهة التحرير الوطني والتي أفضت إلى انقلاب 1965 بقيادة الرئيس بومدين ثم إعادة هيكلة النظام دون الإخلال بالتوجه السياسي وتكريس الأحادية النقابية، حيث ضمت النقابة تحت لوائها العمال، الفلاحين والمثقفين، ووحدت مهام الطبقة العاملة في إطار التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للدولة كقيادة للتسيير الذاتي، ووسائل لتطوير القطاع العام لاتمام بناء النظام الاشتراكي عبر المخططات التنموية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والثورة الزراعية لبناء مجتمع اشتراكي تحكمه دولة العمال.

وقد أضحى تسيير العمل النقابي ومساهمته في اتخاذ القرار مطمحا تأوي إليه فئات انتهازية بعيدة عن التنظيم المهني لتحقيق مكاسب شخصية والوصول إلى أعلى مناصب في السلطة خاصة مع تطبيق المادة 120 من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، مما أسهم في تعميق الفساد داخل السلطة.

إن ترسبات نتائج الفساد الإداري والسياسي، إضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية خلال سنوات الثمانينات بانخفاض سعر البترول والغاز وتفاقم حجم المديونية وخضوع الجزائر لضغوطات وبرامج المنظمات المالية الدولية المانحة للقروض في تنامي غياب التمثيل الحقيقي للعمال من خلال النقابة الوحيدة والحزب الواحد.

كل ذلك أدى إلى انفجار الشارع الجزائري عام 1988 بمظاهرات عنيفة تم من خلالها العبور إلى مرحلة الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية التعبير والصحافة بإعادة تعديل الدستور سنة 1989 وتغير جذري للتوجهات السياسية، وأفرزت عدة أحزاب سياسية معارضة للنظام في مبادئها وبرامجها وشخصياتها أعقبها تواجد حركة نقابية جديدة ومتعددة عام 1990 مع استمرارية تواجد الهياكل القديمة للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

كل هذه الإرهاصات ساهمت في تأجيل المسيرة الديمقراطية والنقابية في الجزائر إلى غاية منتصف التسعينات وبداية المصالحة الوطنية التي أعلنت على انفراج أمني واقتصادي و نظرا لأهمية النقابة وفعاليتها على عدة مستويات

سياسية، اجتماعية واقتصادية، ارتأينا أن نبحث فيها ونعطيها اهتماما علميا أكثر جدية، ونطرح من خلالها العديد من التساؤلات المهمة لنجيب على بعض الإشكالات الغامضة.

أهمية الدراسة:

إن النقلة النوعية التي شهدها النظام السياسي الجزائري منذ سنة 1989، ساهمت في تكريس العديد من الحقوق والحريات والتعددية، ولعل من أهمها التعددية السياسية الحزبية والنقابية هذه الأخيرة التي وجب علينا التطرق إليها بالبحث والتحليل لما تكتسيه من أهمية علمية وعملية كونها تعتبر من المؤشرات الرئيسة لقياس وتطبيق الديمقراطية.

❖ **الأهمية العلمية :**

تتأتي أهمية الموضوع من خلال ندرة الدراسات المتخصصة في مجال التعددية النقابية وعلاقتها بالنظام السياسي والأحزاب السياسية، بل هناك من تناول الموضوع كجزء من موضوع أشمل في إطار أكاديمي، بالإضافة إلى وجود مقالات أو كتابات صحفية تتبعت الموضوع ولكنها في كثير من الأحيان تميل ذات اليمين وذات الشمال في طرحها.

كما تتمثل أهمية دراستنا في الإسهام في إثراء البحث العلمي، وتحليل الحركة النقابية أكاديميا كإطار نابع من عالم الشغل ومؤثر في العملية السياسية أو القرار السياسي .

❖ **الأهمية العملية :**

تكمن أهمية البحث العملية في رصد مدى حقيقة الديمقراطية والتعددية السياسية وخاصة النقابية منها في إطار التغيرات المتسارعة والمضغوطة التي عرفها النظام السياسي الجزائري، وتقييم تجربة التعددية النقابية وكيفية تفاعل وتعاطي السلطة معها في إطار التغييرات الدستورية والقانونية والاعتراف بالتنوع والاختلاف نظريا وواقعيا، إضافة إلى التفاعلات خارج إطار النظام السياسي أي فيما بين الحركة النقابية والأحزاب السياسية والحركة الجمعوية، كما يمكن للنقابات الاستفادة من هذه الدراسة في توجيه وترشيد العمل النقابي، كونه يرصد التجربة وما تحتويه من سلبيات وإيجابيات، والعراقيل والضغوطات التي يمكن مواجهتها.

أهداف الدراسة:

للدراسة عدة أهداف نتوخى تحقيقها أهمها:

- إبراز دور النشاط النقابي في الجزائر من خلال دراسة أهم مراحلها وخاصة المرحلة الممتدة ما بين 1989 – 2012 لحداثتها.
- إبراز تأثير العمل النقابي على العمل السياسي وتأثير ما هو اجتماعي واقتصادي على ما هو سياسي والعكس.
- توضيح المفهوم العلمي والعملي النقابي وإبعاده عن الطروحات الانتمائية الإيديولوجية السياسية.
- توضيح موقع التعددية النقابية في الجزائر من خلال النصوص الدستورية والقانونية والممارسة الفعلية.

أسباب اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية نحصرها فيما يأتي:

❖ **الأسباب الموضوعية:**

• قلة الدراسات المختصة وعدم مسايرتها للزمن نظرا لاستمرار تجدد وتنامي المعلومات في ظل التطور المتسارع للحركة النقابية في الجزائر والتي لم يشهد لها مثيل من قبل.

• نتيجة هيجان الساحة الاجتماعية مؤخرا بالإضرابات والاحتجاجات في شتى المجالات خاصة قطاعات التربية والتعليم والصحة ومستخدمي الإدارة العمومية، والوقوف على حقيقة النظام السياسي من خلال تعاطيه وتعامله مع مطالب النقابات المستقلة، والصراع معها للمحافظة على مكانة الممثل التاريخي الاتحاد العام للعمال الجزائريين وإفشال النقابات الأخرى، رغم بعدها على الانتماءات السياسية والإيديولوجية.

• لفت انتباه المختصين للاهتمام أكثر والتعمق في دراسة تعدد النقابات المستقلة المتنامية في محيط الأنظمة التسلطية

❖ **الأسباب الذاتية:**

تتمثل في الرغبة في فهم واقع الحركة النقابية والمعادلة المتضاربة بين الديمقراطية والأنظمة التسلطية، والاطلاع الواسع على هذا الموضوع، وكيف يمكن أن يدفع إلى تحقيق الديمقراطية الفعلية بفعل ضغط طبقة العمال بشتى أصنافها وأنواعها.

الدراسات السابقة :

هناك دراسات قليلة قام بها باحثو علم الاجتماع، والعلوم السياسية تناولت النقابة من خلال الفترة الاستعمارية وعلاقتها بالحركة الوطنية والثورة الجزائرية أو من خلال فترة حكم الحزب الواحد والعلاقة بينه وبين النقابة أو من خلال الفترة الأخيرة التي عرفت الانفتاح نحو التعددية النقابية، ومدى علاقته بالديمقراطية نذكر أهم هذه الدراسات:

الدراسات الأكاديمية:

1- دراسة الطالب قاسم ميلود، تحت عنوان "إشكالية عمل المنظمة النقابية في ظل التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب"، رسالة دكتوراه أعدها سنة 2010 بجامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، والذي تعرض فيها إلى تاريخ نشأة الحركة النقابية في البلدان الثلاثة والعلاقة المتعدية بين النضال الاجتماعي والعمل السياسي إبان الفترة الاستعمارية، ثم بعد الاستقلال بتبعيتها للسلطة أوالحزب الحاكم في إطار السياسات الأحادية المنتهجة، فالأثر الذي أحدثته المتغيرات العالمية على التوجهات السياسية والاقتصادية لهذه الدول بدفعها إلى التحول نحو الديمقراطية والحريات، وإشكالية تكيف المنظمات النقابية مع متطلبات البيئة الجديدة المفروضة.

2- دراسة الطالبة بهية أوقنون تحت عنوان "الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية" رسالة ماجستير أعدتها سنة 2004 بجامعة بن يوسف بن خدة بالجزائر، بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري حيث خلصت إلى أن النقابة في النظام الاشتراكي كانت فرع من فروع الحزب الواحد والوحيد وتشارك في تنفيذ خطط التنمية، والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والمستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها، أما في ظل التعددية فقد تميز العمل النقابي ابتداء من 1990 بتواجد العديد من النقابات المستقلة إلا أنها تبقى محدودة التأثير والتمثيل قياسا بالمركزية النقابية الأكثر تجربة والمسيطرة على الساحة النقابية، وعدم ملاءمة المحيط الصعود التعددية النقابية في ظل عدم احترام الحريات المدنية والسياسية وغياب الوعي بالمصالح المشتركة والتضامن بين العمال.

3- دراسة الطالب بومقرة نعيم بعنوان "السياسة النقابية اتجاه الأجور، دراسة ميدانية لنقابة مؤسسة الفاسيد (إيسبات – عنابة)"، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، أعدها سنة 2002 بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، حيث تعرض فيها إلى تطور الحركة النقابية وسياستها المطلبية، ثم النقابة الجزائرية وسياستها اتجاه الأجور، ودراسة الأجور كمطلب عمالي من خلال المقاربات المختلفة ونظم الأجور وتحديها، يليه النقابة والأجور في المؤسسة الصناعية الجزائرية وما تحتويه من أهداف ومكانة الأجر كمطلب رئيس للعمال بكل أبعاده، فالسياسة النقابية اتجاه الأجور في المؤسسة الصناعية الجزائرية، ليخلص في النهاية إلى نتائج عامة للدراسة حول الأجر ونظرة النقابة إليه باعتباره هدف ومطلب نقابي، ويقترح بعدها بعض الحلول الممثلة في تحسين الأجور وتفعيل النشاط النقابي المطلبي.

إشكالية الدراسة :

بفضل النضال السياسي والكفاح المسلح، والمرور بنظام الحزب الواحد أدى بعدها إلى إطلاق العنان للحريات والتعددية السياسية والنقابية برواسب ومخلفات المراحل القديمة، مما جر إلى تناقضات بين ما هو نظري قانوني وما هو تطبيقي واقعي، وتصادم بين القوى الممثلة للمجتمع والسلطة، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

❖ **ما مدى فعلية العمل النقابي في الجزائر في ظل التطورات السياسة الجديدة ؟**

وتحت هذه الإشكالية تندرج بعض التساؤلات الفرعية وهي:

- هل ادى ظهور الحركة الوطنية الجزائرية دورا في انشاء حركة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية ؟
- هل ادى تعدد النقابات في الجزائر الى تكريس و ممارسة الديمقراطية ؟
- كيف اثرت مكانة النقابة في النظام الجزائري على انكار معيار التعددية النقابية او الاعتراف به ؟

فرضيات الدراسة :

لقد قمنا بتصميم الفرضيات العلمية وفق ما يلي:

– ان انشاء نقابة جزائرية مستقلة عن النقابات الفرنسية كانت نتيجة لعمل جبهة التحرير الوطني على ربط العلاقة بين المطالب السياسية و مطالب العمال

– ان واقع التعددية في الجزائر ادى الى بروز تنوع في التواجد النقابي و اظهر مصداقية النقابات الفاعلة على الساحة الاجتماعية

– ان التعامل و العلاقات فيما بين النقابات مع بعضها و مع السلطة و الاحزاب ادت الى تصادمات خاصة بين السلطة و النقابات المستقلة

مجال الدراسة:

لابد أن تكون لأي إشكالية حدود تميزها وتعطيها مصداقية علمية واضحة المعالم ودقيقة. وعلى هذا الأساس كانت حدود الاشكالية كما يلي:

الحدود الزمنية:

حددت الفترة الزمنية للدراسة للفترة الممتدة مابين 1989 إلى 2012 كونها فترة بدأ فيها المناخ الاقتصادي يميل إلى الاستقرار، وكون التحول السياسي بدأ يتحرك نحو النضج السياسي في إطار ما تسمح به القوانين والدساتير من التعبير عن الحريات والمطالبة بالحقوق بطريقة منظمة وشرعية بعيدا عن الاحتكار والقمع.

الحدود المكانية :

تتناول الدراسة كحيز مكاني الجزائر، كونه بلدا عرف تحولا ديمقراطيا، وكونه حقلا التجربة التعددية السياسية والنقابية.

الاطار المنهجي للدراسة :

انطلاقا من طبيعة الدراسة توجب علينا استعمال العديد من المناهج والمزج بينها أحيانا، وتم تركيزنا على ثلاثة مناهج أساسية وبعض المداخل والمقاربات.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يتوافق مع مثل هذه الدراسات الاجتماعية السياسية وذلك التحليل النقابة والعمل الذي تؤديه في ظل التعددية والديمقراطية وخاصة في الفترة الممتدة ما بين 1989- 2012 لما تتميز به من انفراج اقتصادي، وإظهار التباين الموجود بين مطالب النقابة وتطلعات السلطة والمنافسة مع النقابة المحسوبة على السلطة، والعلاقات بين الأحزاب السياسية والحركة النقابية لاشتراكهما في المعارضة وتأثرهما بمخرجات النظام.

المنهج القانوني: بهدف استقراء بنود الدساتير التي تمس الحرية النقابية ومدى تطابقها مع الواقع السياسي.

المنهج التاريخي: لدراسة المراحل التي مرت بها الحركة النقابية في مسيرتها النضالية.

الصعوبات:

يمكن حصر الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا خلال الدراسة والبحث فيما يلي:

• قلة الدراسات المعالجة للموضوع مباشرة مما يستلزم القراءة الانتقائية والتي تستغرق وقتا أطول، وكم أكبر من المراجع لتحديد وحصر الموضوع.

• نقص الكتب والدراسات المعمقة لهذه الظاهرة وخاصة في البلدان حديثة الديمقراطية.

• حركية الموضوع وحدة تصاعد الحركة النقابية في الفترة الأخيرة لكثرة التغيرات الموجودة على الساحة النقابية. • تسارع الأحداث وتشابكها مع المسار السياسي.

مدخل

مدخل:

يواجه البحث العلمي في العلوم السياسة العديد من المشاكل، منها عدم دقة المفاهيم وتداخلها مع بعضها أحيانا في المصطلح أو المفهوم ولذا ارتأينا أن ندخل إلى موضوعنا بدراسة نظرية لمجموعة من المفاهيم المرتبطة بموضوع النقابة حيث نتناول من خلالها المفاهيم الآتية : النقابة، العمل النقابي ، ثم بعض المنطلقات الفكرية والتنظيمية كتنظيم النقابات ، وتصنيفها وأنواعها.

1.تعريف النقابة:

النقابة العمالية هي اتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة او حرفة معينة بغرض تحسين احوال اعمالهم من حيث الاجور ساعات العمل و الظروف التي يعملون فيها و الهدف الاسمى للنقابة العمالية هو تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم و تكوين ارصدة نقدية تحقق اغراضهم (عبد العزيز فهمي هيكل 1980 ص474)
النقابة العمالية منظمة يكونها العمال في صناعات او مهن متقاربة او مشتركة او متكاملة و ذلك بصيغة اختيارية برض تحسين حياتهم و المساهمة الايجابية في البناء الاقتصادي و الاجتماعي و القومي للمجتمع و تدعيم فلسفته نظريا و عمليا عن طريق تنظيم يتيح لها ذلك (محمد نجيب توفيق ص 617)
النقابة العمالية هي منظومة مكونة من مجموعة من الافراد للدفاع عن حقوقهم و السعي لتحقيق مطالبهم (ferderic delacourt 2001 p 204)[1]
وعليه فالمفهوم الإجرائي الذي سنعتمده في هذا البحث هو الذي يعتبر النقابة تنظيم اختياري للعمال وأرباب العمل، ويهدف إلى تحقيق المطالب المادية والمعنوية لأعضائه وفقا لسياسة معينة مبنية على إطار مرجعي محدد.

2. مفهوم العمل النقابي:

العمل النقابي هو جملة من الأدوار والمهام تقوم بها النقابات وتتمثل في متابعة كأوقات العمل والوقاية والأمن القضايا المرتبطة بالحياة المهنية والاجتماعية للعمال والأجور والضمان الاجتماعي ...[2]
إن العمل النقابي في طبيعته ومداه هو مهمة نضالية، لأنه يشكل الحياة اليومية للتنظيمات النقابية ويضعها في النظام الاجتماعي، ويضمن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها. وهو سلسلة تفاعل هذا النضال ببنية الطبقة العاملة وخصوصيتها التاريخية والاجتماعية ، وبطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يسري فيه هذا النضال، ويهدف إلى الحد من الاستغلال والتطاول على حقوق العمال ومكتسباتهم ويبرز في شكل دفاعي كالإضراب.
وهو عمل ديمقراطي كونه لا يهدف إلى خلق امتياز خاص بل يتوخى رفع مستوى معيشة أوسع للجماهير.
وهناك تفاعل فيما بين العمل النقابي والعمل السياسي في إطار استراتيجية عامة للعمل السياسي، إذ تعمل النقابة على إدماج نضالاتها في إطار السياسة العامة.[3]

[1] شطيبي حنان ، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع او معرقل للاداء البيداوجي،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في تسير الموارد البشرية، اشراف الاستاذ عبد الكريم بن اعراب ، جامعة مانتوري قسنطينة، سنة جامعيو 2009-2010 ، ص 15

[2] Jean Daniel Reynaud, op-cit, p56

[3] بهية أوقنون، "الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 06.

3. تنظيم النقابات:

التمويل :

يتم تمويل نشاطات نقابات العمال عن طريق رسوم الاشتراك التي يلتزم أعضاؤها بدفعها. وتغطي الأموال التي تحصل من الأعضاء أجور المتفرغين من الأعضاء للعمل بالنقابة وتكاليف مؤتمرات الأعضاء بالإضافة إلى ما ينفق على بعض الخدمات مثل مدفوعات الإضراب والدورات التعليمية.

البناء التنظيمي:

تتكون نقابات العمال من مركز رئيسي على المستوى الوطني يتبعه عدد من الفروع في المناطق أو الضواحي التي يتولى أعضاؤها إدارة شؤون النقابة في المنطقة أو الضاحية ، وتدير شؤون النقابة سكرتارية عامة، يرأسها رئيس منتخب لديه مساعدون على المستوى الوطني، وادارات تتولى الشؤون المالية وشؤون العضوية والبحوث والتدريب والأمور الأخرى، وينتخب أعضاء النقابة اللجنة التنفيذية التي تدير النقابة، وتتأكد من أن سياسات النقابة المقررة توضع موضع التنفيذ، ويستطيع أعضاء النقابة التأثير في السياسة عن طريق تقديم حلول إلى اللجنة التنفيذية، أو إلى المؤتمرات العامة للنقابة حيث تتم مناقشة سياسة النقابة والتصويت عليها .[1]

5.أنواع النقابات :

اختلف الدارسون في أنواع النقابات وتسمية بعضها واتفقوا في بعضها الآخر. ولقد حاولنا أن نجمع بين هذا وذاك في تعداد أنواع هذه النقابات كالتالي :

أ. النقابة المهنية أو نقابة الحرفيين (le syndicat professionnel):

وتدافع عن مصالح الحرفيين كنقابة التجار syndicat de commercants.

تم تأسيس نقابات العمال الناجحة من قبل عمال حرفيين مثل عمال المصانع. وفي المملكة المتحدة تشكلت نقابات الحرفيين في القرن الثامن الميلادي.

ب.نقابة المؤسسة (syndicat d'entreprise): تطورت في اليابان، وشجعت من طرف إدارة المؤسسة، تساعد الإدارة في تطوير الاستراتيجية الصناعية للمؤسسة.

ج.نقابة القطاع (le syndicat de secteur): توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وتشمل نشاطات عمال نفس الفرع أو القطاع (القماش، التعليم ...

د. النقابة العامة (le syndicat général): تتواجد في بلدان العالم الثالث، وتجمع عمال البلد بأكمله، ولها أهمية كبيرة في تنمية اقتصاد البلد.[2]

[1] www.marefa.org/index.php, 10 juillet 2010.

[2] udamoc.over-blog.com/article-14262493.html, 10 juillet 2010.

هـ. النقابة الصناعية: تهدف هذه النقابات إلى تعيين جميع العاملين في صناعة معينة بغض النظر عن العمل الذي يؤذونه، وتبدو مزايا النقابة الصناعية في توفيقها بين النقابات المختلفة في الشركة الواحدة بجانب تسهيل الحوار مع الإدارة. ويوجد العديد من النقابات الصناعية في ألمانيا وكذلك الدول الاسكندنافية.

و.نقابات ذوات الياقات البيضاء: قللت التقنيات الحديثة والتطورات التي حدثت في الصناعة من نسبة العمال الذين يعملون بأيديهم، وبالمقابل زادت نسبة العمال ذوي الياقات البيضاء (وهم العمال الذين يؤدون أعمال كتابية وأخرى غير يدوية) مثل هؤلاء العمال في الحكومات المحلية والمدرسين، لديهم نقابات عمالية جيدة التنظيم، وقد لا يطلق على التنظيمات في مهن أخرى نقابات عمال، ولكن هذه التنظيمات تعمل بتنظيم مشابه لهذه النقابات في الدفاع عن حقوق الأعضاء المنتمين إليها.[1]

وهناك من اكتفى بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع من النقابات مهنية صناعية وعامة مستدلا بما حدث من تطور في بريطانيا من نقابة المهنيين التي تضم المهرة فقط والتدرج في المهنة لاكتساب المهارة وحصر العمل النقابي عند الحرفي الماهر، ومع استبدال الإنسان بالآلة مما فتح المجال للعمال الآخرين أقل مهارة للانضمام إلى النقابة في الإطار الصناعي، وبرزت أثناء ذلك النقابة العامة التي تضم كل فئات العمال المهرة وغير المهرة وفي معظم المجالات أو الفروع.[2]

[1] www.marefa.org/index.php, 10 juillet 2010.

[2] ج د. ه. كول، مرجع سابق، ص45

الفصل الاول

نشأة الحركة النقابية و تطورها

تمهيد :

مما لاشك فيه أن لكل شيء بذور وجذور، أو أصل يتفرع منه، ولذلك ارتأينا أنه من الواجب أن نسجل تاريخ ظهور النقابات ميدانيا على مستوى العالم وكيف تطور ليصبح له إطار منظم له قوانينه، وكيف تم الاعتراف بالحركات النقابية مثله في ذلك مثل الأحزاب السياسية، كونه يطالب بالتغيير وتحسين أوضاع العمال وبالتالي تحسين المعيشة والحياة الاجتماعية.

وكون دراستنا تخص بالدرجة الأولى الحركة النقابية في الجزائر فإننا تعمقنا في البحث عن جذور نشأتها قبل الاستقلال ثم مواصلة مسيرتها بعد الاستقلال والمراحل التي قطعتها في ظل الأحادية الحزبية أو التعددية.

المبحث الأول : نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم:

تباينت فترات ظهور الحركة النقابية في العالم من بلد لآخر حسب الظروف التي سادت كل منها، والضرورة الدافعة لإيجاد طريقة للدفاع والمطالبة بمتطلبات ومستحقات العمال.

إلا أن طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في تلك الفترة أدت إلى سبق ظهور مثل هذه التنظيمات العمالية في الأنظمة الليبرالية نظرا للاستغلال الفاحش المسلط على العمال من قبل أرباب العمل.

المطلب الاول : الحركة النقابية في الدول الرأسمالية :

إن ظهور التنظيمات العمالية والنقابية في البلدان الرأسمالية، ناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي تعيش في ظلها الطبقة العاملة. ولقد اعتمد العالم الرأسمالي على النظام والمبدأ الاقتصادي الذي يدعو إلى الحرية الاقتصادية أو التحرير الاقتصادي ففي أثناء المدة التي تلت الثورة الفرنسية عام 1789، حينما كانت الحكومة البريطانية تصدر القوانين ضد تكتلات العمال كجزء من سياسة واسعة النطاق للضغط على حركات السخط والتمرد، نرى في فرنسا أن التكتلات النقابية كانت تهاجم بشدة باسم الشعب وللدفاع عن سيادته وذلك على أساس أن كل أشكال التنظيمات التي كانت تجري في القطاعات المختلفة لا تتفق مع حق الشعب في إدارة شؤونه الجماعية دون أن يكون خاضعا لأي لون من ألوان الضغط الاحتكاري، وبذلك وجدت الحكومات الأوتوقراطية والأرستقراطية من جانب، والمناصرين الثوريين للحريات العامة من جانب آخر، يعززون أصحاب الأعمال ويساندونهم في عدائهم لمبدأ النقابة، وقد أمكن لاتحادات الحرف أن تبقى على الرغم من ذلك، بسبب أن الاتجاه الغريزي نحو التكتل كان قويا جدا بحيث لم يكن يقبل التسليم أمام شدة القانون وعنفه.[1]

وكان من نتائج تناقض الطبقتين الاجتماعيتين المتصارعتين "الطبقة البرجوازية، والطبقة الكادحة أو العاملة" ما يعرف بالصراع الطبقي الذي يشمل جوانب اقتصادية وسياسية وإيديولوجية تظهر من خلالها الطبقة العاملة كقوة مؤثرة في المجتمع، والذي أدى تلقائيا إلى ظهور التنظيم النقابي كأسلوب قيادي لمواجهة الاستغلال.[2]

لقد كان الهدف الأساسي لقوانين الجمعيات الصادرة في عام 1799 و1800 هو تحريم التكتلات الحرفية واعتبارها خارجة على القانون رغم أنها مؤامرات موجهة ضد الجمهور، أما المخالفون لها فيحاكمون بمقتضى إجراءات قانونية خاصة.

وقد استمر هذا التحريم حتى سنة 1824 عندما دعا الراديكاليون بعدم جدوى تحريم الاتحادات، فشجعوا على وجودها حتى لا يعتقد العمال أن أجورهم قد انخفضت بالضغط الذي يسنده القانون ولا يسبب الضيق الاقتصادي.[3]

---

[1] ريمون أرون، صراع الطبقات، (ترجمة: عبد الحميد الكاتب)، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات عويدات، 1980، ص26-27

[3] Guy Caire, La naissance du mouvement syndical, Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990, p986.

وكان ذلك نتيجة موجة الاضطرابات والثورات العمالية التي عرفتها أوربا من أجل الاعتراف بالحقوق المتساوية، وكذا الاعتراف القانوني بالتنظيمات العمالية، حيث تميزت

هذه الثورات بالعنف، كأحداث "ميدلاند" Middland سنة 1811 في بريطانيا ثم تلتها أحداث "croixrousse" بمدينة "ليون" Lyon في فرنسا عام 1831[1].

المطلب الثاني : الحركة النقابية في الدول الاشتراكية :

تنتهج النقابات في البلدان الاشتراكية طرقا مختلفة في أداء مهامها المتعلقة في رفع المستوى المعيشي للعمال ومشاركتها في وضع الخطة الاقتصادية وتنفيذها، لذا نجدها تسعى دائما لتحقيق الخطط الاقتصادية بالبلاد وتعمل على إقامة قاعدة اقتصادية قوية، فهي بهذا المفهوم تسعى إلى بناء الاقتصاد الاشتراكي وتتم مشاركتها في الحياة الاقتصادية داخل الوحدات الاقتصادية نفسها وعلى مستوى القاعدة الشعبية[2]. إذ إن النقابة في هذه البلدان خاضعة للحزب الحاكم انطلاقا من الظروف التاريخية التي مرت بها.

ففي الاتحاد السوفياتي نرى أن النقابات هي جزء لا يتجزأ من الجهاز الحكومي، حيث يخضع رؤساؤها لأنظمة الحزب الشيوعي كما أن وظائفهم الأساسية هي إدارة الخدمات الاجتماعية وهو العمل الذي تقوم به إدارات الحكومة أو الوكالات في الغرب[3]. ولم تعرف الحركة العمالية في الاتحاد السوفياتي إلا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عام 1890 عن طريق العمل السري الذي أخذت به "الجمعيات العمالية السرية" رغم رقابة جهاز البوليس المشددة ، وفي هذه الفترة بالذات ظهر إلى الوجود الحزب الاشتراكي الذي قاد الحركة حتى أكتوبر 1917، لكن قبل مجيء هذه السنة عرفت روسيا سلسلة من الإضرابات المعبرة على النضال ضد الاستغلال والقهر، وأبرز هذه الإضرابات إضراب "سانت بترسبورغ" عام 1905 الذي جمع 440 ألف مضرب وبفعل هذا الإضراب تكون ما يسمى "بلجان الإضراب" وكانت من مهامها توجيه الإضراب والمساومة، وظهر في هذه الفترة ما يعرف باسم "السوفيات". [4]

وتكونت خلال هذه الأحداث أول نقابة عمالية روسية وذلك في فبراير 1905، ومع تصاعد الحركة العمالية ثم تشكيل اتحاد عام في المؤتمر المنعقد في نفس السنة، وقد عرفت سنتي 1906 و1907 موجة متزايدة من الإضرابات، وعلى إثرها ازداد عدد النقابات ووصل إلى 652 نقابة تحتوي على ربع مليون عضو، واستمرت

---

[2] أحمد حسن البرعي، علاقات العمل الجماعية في القانون المصري المقارن، الجزء الأول، القاهرة: دار الفكر العربي، 1976، ص201 .

[3] أحمد حسن البرعي، المرجع السابق، ص 205.

[4] عبد المنعم الغزالي، الحركة النقابية المصرية نشأتها وتطورها، محاضرات دورة تدريبية من 1977/09/10 إلى1977/10/05 مكتب العمل العربي، ص 123.

الحركة العمالية في النضال رغم استبداد الحكومة القيصرية، وبعد ثورة أكتوبر 1917 تطورت النقابات على الصعيد الكيفي واكتسبت مزيدا من النضج وحلت نقابات الفروع الكبرى محل المنظمات المهنية.[1]

وفي ألمانيا الشرقية أخذت الحركة العمالية طابع الشيوعية على عكس ألمانيا الغربية، وفي يوغوسلافيا أخذت النقابات بعض من الاستقلالية بعد خلاف وقع بين هذه الدولة وروسيا. بينما في الصين تأسست تحت الإدارة الشيوعية حركة جديدة واسعة المدى للنقابية.[2]

المطلب الثالث : الحركة النقابية في دول العالم الثالث :

إن الحركة النقابية في العالم الثالث لم تستمد جذورها من الصراع الصناعي كما هي الحال في الدول الرأسمالية، ذلك أن الصناعة لم تكن متقدمة في هذه البلدان وأحيانا تكون منعدمة تماما، وعموما فإن التنظيم النقابي في هذه الدول قد عرف بازدواجية المهام التي تتمثل في العمل السياسي مع الأحزاب السياسية الوطنية زيادة على مهمة الدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية، ومن هنا لعبت النقابات في هذه البلدان دورا رئيسا في حركة التحرر الوطني[3]، فعلى ضوء هذا المدخل يجب الأخذ بعين الاعتبار علاقة الاستعمار بالتنظيم النقابي والعمالي في هذه المستعمرات، حيث يلاحظ بأن الحركة النقابية فيها لم تخل من المراقبة والحصار من طرف أجهزة الاستعمار ونقابته في هذه البلدان.

علما بأن معظم المستعمرات كانت تابعة إما لفرنسا أو لبريطانيا حيث أرادتا أن تمليا أنماطا وأساليب عمل للحركة النقابية في هذه البلدان بما يتماشى ومصالحها الاستعمارية على حساب الشعوب الأصلية،

ارتبط العمل النقابي في مصر منذ نشأته بالعمل الوطني، ففي سنة 1908 أنشأ الحزب الوطني مدارس الشعب التي كانت تهدف إلى تعليم العمال مجانا وكان نتيجة ذلك إنشاء نقابة "المصانع اليدوية التي كانت وطنية في قيادتها وفي عضويتها، ومع اندلاع الثورة سنة 1919 تبين للقيادات العمالية والوطنية أنه لا يمكن الفصل بين حركة التحرر الوطنية والحركة النقابية إذ شارك العمال في ثورة 1919 مشاركة فعالة ، وقد خاض الاتحاد معارك عديدة مع المستعمر حتى جاء القانون الذي يعترف بشرعية النقابات سنة 1942 في مصر، لكن هذا الاعتراف كان شكليا فقط لأنه قيد الاتحاد بمنع انضمام العمال الزراعيين إلى التنظيم النقابي كما استبعد أيضا العمال الموظفين مع الاستعمار من هذا التنظيم[4] أما من الناحية القانونية فقد صدر أول تشريع منظم للنقابات سنة 1942 وقد منع فيه الاهتمام بالمسائل السياسية والدينية، واستمرت نفس الفكرة في التشريعات المتوالية المنظمة

[1] عبد المنعم الغزالي، مرجع سابق، ص 133

[2] تاريخ النقابات وخبرتها"، مجلة الثورة والعمل، العدد 368، السنة 1983، ص 32 ، بدون كاتب.

[3] محمد علوان، "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، مجلة الثورة والعمل، العدد 366، 13 ديسمبر 1982، ص34 .

[4] في نفس المرجع، ص140

لنقابات العمال. لكن بتغير الظروف وتحول المجتمع المصري نحو الاشتراكية، أسندت للنقابات العمالية مهام سياسية جديدة على رأسها مهمة البناء الوطني[1].

بينما كانت الحركة النقابية في جنوب إفريقيا أساسا بين العمال البيض فقط، وكانت المحاولات التي تريد تنظيم الأفارقة أو السود تهاجم بشدة، وفي الهند قامت هناك حركات متنافسة يرأسها شيوعيون واشتراكيون وبعض الأفراد الذين ينتمون إلى حزب الكونجرس، وفي ملاوي كان الكفاح قائم بين جماعات الشيوعيين والنقابات الحديثة التي أنشئت بتشجيع رسمي على أسس غربية، وفي جزر الهند الغربية تأسست النقابات في بادئ الأمر بين العمال الزراعيين تحت زعامة الوطنيين، وفي غربي إفريقيا لعبت القومية مرة أخرى دورا كبير في نمو النقابات التي تميل إلى التنظيمات الصناعية والسياسية.[2]

[1] أحمد حسن البرعي، المرجع السابق، ص 212.

[2] 20 ج.د.ه كول، المرجع السابق، ص

المبحث الثاني: التطور التاريخي للحركة النقابية في الجزائر :

إن تعثر العمل النقابي وقلته كان نتيجة عدة ظروف تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية كانت حجرة عثرة لالتحاقه بالدول المتقدمة، ورغم ذلك فقد أوجد لنفسه منفذا لإثبات وجوده، وذلك عبر مراحل تاريخية متفاوتة كما وكيفا.

المطلب الاول : في الفترة الاستعمارية :

أولا : قبل الثورة :

منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك تنظيم نقابي جزائري حتى سنة 1880 ظهرت إلى الوجود أول نقابة في الجزائر تسمى "نقابة عمال المطابع" وذلك بمدينة قسنطينة إلا أن ذلك لم يكن لجزائريي الأصل، لأن فرنسا لم تكن تسمح للجزائريين بتكوين نقابات خاصة بهم وبالتالي فهم محرومون من كثير من حقوقهم المدنية وتدعيما لهذا الحرمان، أصدرت السلطات الفرنسية قانون الأهالي سنة 1881 والذي ينص أحد بنوده على أن أعضاء النقابات المهنية المكلفة بالإدارة والتسيير ينبغي أن يكونوا من الفرنسيين ويتمتعون بحقوقهم المدنية"[1].

لقد بدأ تشكيل تنظيمات نقابية في الجزائر من طرف أوروبيين سنة 1893 بقسنطينة ممثلة في نقابات عمال الحدادة، صانعي العربات، عمال المطابع... إلخ وشملت بعدها قطاعات أخرى ماعدا قطاع الزراعة خاصة مع توسيع قانون 1884 الذي يسمح بتشكيل الجمعيات المهنية في فرنسا[2]، حيث وصل عدد النقابات سنة 1901 حوالي 33 نقابة، وارتفع هذا العدد إلى 47 نقابة سنة 1907،[3] حيث تضم النقابة 101 فرعا، منهم 49 في مدينة الجزائر و30 في وهران و 22 في قسنطينة وقفز الرقم إلى 241 فرعا منها 126 في الجزائر العاصمة، و 61 في وهران و 54 في قسنطينة[4].

كانت هذه النقابات تنشط تحت تأطير النقابة الفرنسية المسماة "الكونفدرالية العامة للشغل" (CGT) التي تأسست سنة 1895[5].

---

[1] نعيمة نجيب، "النقابات العمالية وتحديد سوق العمل في الجزائر"، رسالة ماجستير، في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1999، ص96 .

[2] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص08 .

[3] مجلة الجيش، ماي 1999، عدد 430، ص 25.ع

[4] إدريس بولكعيبات، "دوافع مشاركة العمال في التنظيم النقابي، دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، بدون سنة، ص 35 .

[5] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص09 .

ثانيا :أثناء الثورة :

في الأيام التي تلت الفاتح من نوفمبر 1954، أغارت الشرطة الفرنسية على مسؤولي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، بسبب جهلها لمفجري الثورة، وكان من بين الموقوفين زعماء التيار المركزي حسين الحول، بن يوسف بن خذة، وإيدير عيسات عضو اللجنة المركزية ومسؤول اللجنة النقابية.

كما أسس المصاليون الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) المناهضة لحزب جبهة التحرير الوطني وحاولوا الحفاظ على قاعدتهم العمالية النقابية وعملوا على استقلاليتها.

حيث توجه المصاليون إلى المكتب الأوروبي للكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) الذي تتولاه في بروكسل كنفدرالية النقابات الحرة لبلجيكا، ويدير أمانتها العامة ج.. أولدنبروك "J.H.Oldenbrock ". كما أن المشاركة الفرنسية في هذه الكنفدرالية (CISL) ممثلة بالقوة العاملة "Force ouvriere" وهي معارضة لكل من يعترف بالنقابة الجزائرية المستقلة.[1]

عند خروج عيسات إيدير وبن يوسف بن خدة من سجن برباروس ما بين أفريل وماي 1955، أعيد الاتصال بالنقابيين بما فيهم أتباع مصالي الحاج من بينهم محمد رمضاني المتواجد بالجزائر العاصمة الذي قام بخطوات لدى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) لتأسيس مركزية جزائرية وتمنى أن يلتحق عيسات إيدير بالمشروع.

عجل المصاليون في اجتماع لهم في نهاية ديسمبر، وقرروا استعجال الحركة ليأسسوا في 18فيفري 1956 اتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) الذي قدم مكتبه بالعاصمة بمشاركة قوية لعمال الطراموای من بينهم محمد رمضاني كأمين عام وأرزقي جرمان.[2]

وفي اجتماع وقع عند بوعلام بورويبة، بعدما أحضروا عيسات إيدير على متن دراجة، ليعطي بعدها عبان رمضان باسم جبهة التحرير الوطني الضوء الأخضر لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA).

ومن اجل الإعداد لاجتماع أو جمعية في 24 فيفري 1956، والإعلان عن المؤتمر الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجهت نداءات إلى أهم المجموعات النقابية والوطنية بالعاصمة: عمال السكك الحديدية، البريد، التعليم، الكهرباء والغاز، المستشفيات، عمال الطراموای وعمال الموانئ.[3]

---

[1] - Mohammed Fares, Aissat idir: Documents et témoignages sur le syndicalisme algérien, Alger, Ed Andalousses, 1992, p54.

[2] Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, sous la direction de René Gallissot, Edition Barzakh, Alger, Avril 2007, p48.

[3] Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, op cit, p49.

المطلب الثاني : من الاستقلال إلى غاية دستور 1989:

أولا : فترة 1962 – 1965:

إن إعادة تنظيم الحركة النقابية مع مطلع الاستقلال اصطدم بوجود انقسامات إيديولوجية داخلية، واقتصاد ضعيف خاصة برحيل المعمرين وتفشي البطالة والأمية، إضافة إلى وجود قوتين دوليتين متصارعتين ومتناقضتين إيديولوجيا واقتصاديا أفرزتهما الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أوجب على الدول الضعيفة أو الحديثة الانضمام بالضرورة إلى أحد القطبين للحماية والتعامل وبالتالي تبني إيديولوجية معينة أو الانتماء إليها سواء رأسمالية أو اشتراكية، وانضوت الجزائر تحت لواء هذه الأخيرة، بهدف ترقية العمال وتكوين إنسان جديد" يتخلى عن سلوكيات موروثة من الاستعمار ويتبنى قيما جديدة.[1]

انطلقت هذه المرحلة بأزمة حكم في الجزائر تمثلت في أزمة صائفة 1962 نشبت بين الحكومة والحزب والجيش أفرادا وجماعات وتميزت بإبعاد أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتولي أحمد بن بلة رئاسة الحكومة، وأعطت للاتحاد العام للعمال الجزائريين حق الدفاع عن استقلاليته عن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

وكان اتفاق 20 ديسمبر 1962 الموقع بين الاتحاد العام وجبهة التحرير الذي تعترف فيه هذه الأخيرة باستقلالية الاتحاد العام حيث ينص على: "إن العمال ينتخبون مسؤوليهم بكل ديمقراطية وبعيدا عن أي جهة أجنبية عن النقابة" لكن هذا الاتفاق لم يطبق، ولم يحترم مضمونه وهذا في المؤتمر الأول للاتحاد.[2]

أما بالنسبة للاتحاد فلم تكن قيادته قادرة على تجنيد العمال للدفاع عن منظمة لا تزال ضعيفة، كما كانت متخوفة من تكوين مركزية منافسة والدخول في مواجهة مع المكتب السياسي للحزب، وبالتالي فقد الاتحاد استقلاليته التنظيمية واحتفظ باستقلاليته في التسيير.[3]

ثانيا : فترة 1965 – 1979:

تم تغيير دواليب الحكم عن طريق انقلاب 19 جوان 1965 بقيادة العقيد هواري بومدين، مما أقحم الاتحاد في مواجهة مع السلطة من أجل الاستقلالية حيث وجهت الأمانة العامة للاتحاد تقرير لجنته التنفيذية يوم 21 مارس1966 تعلن فيه عن مختلف المراحل الصعبة التي مرت بها في علاقتها بالحزب.

في 26-27 أكتوبر 1968 انعقدت الندوة الوطنية لإطارات الاتحاد ضمت 500 إطار نقابي، نادت بها الأمانة الوطنية للاتحاد في وثيقة حملت مشروع برنامج تطوير النقابة، وقد انتهت هذه الندوة بالإقرار على وضع

---

[1] Lakhder Kaidi, L'UGTA: Histoire du mouvement syndical algérien, UGTA, Document publié par la fédération nationale des travailleurs Retraités (FNTA), (sans date), p 07.

[2] سعيد بوشخو، "إشكالية الاستقلالية والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر (1962-1971)"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص 59. 2 بهية أوقنون، المرجع السابق، ص21 .

[3] Mahammed Nasr-Eddine koriche: L'éducation syndicale en Algérie. These de doctorat en sciences politiques (39 cycle). Université des sciences juridiques, politiques, sociales et de technologie de Strasbourg, Faculté de droit et de sciences politiques, 1983, p 217.

المركزية النقابية تحت سلطة حزب جبهة التحرير الوطني، حيث تم اتخاذ هذا القرار من طرف السلطة وقادة الاتحاد دون استشارة القاعدة.

ولم يدخل أمر رقم 71- 74 المتعلق بقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات حيز التنفيذ إلا في بداية 1974، فقد تطلب فترة طويلة للشرح والتوعية، خاصة بإعلان الرئيس هواري بومدين في 24 فيفري 1971، عن تأميم المحروقات بدار الشعب [1].

ثالثا : فترة 1979–1989 :

بعد اعتلاء العقيد الشادلي بن جديد كرسي الرئاسة في شهر فيفري عام 1979، أخذت السلطة الجديدة في إعادة تنظيم الحزب وهيكلته، والتحكم في المنظمات الجماهيرية، فأوجدت بذلك أدوات قانونية وإيديولوجية لتقوية هياكل الحزب والمنظمات الجماهيرية، تمثلت في المادة 120 من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي تنص على: "أن حزب جبهة التحرير الوطني يؤدي دور التوجيه والرقابة للمنظمات الجماهيرية وهذا دون إضعاف قدراتها على المبادرة كما لا يستطيع تولي المسؤولية في المنظمة الجماهيرية من لم يكن مناضلا في الحزب"[2].

ومع تصاعد النمو الديموغرافي، والنزوح الريفي، وتضاعف عمال القطاع الصناعي نتيجة سياسة التصنيع، كل ذلك نتج عنه مطالب زيادة الأجور، السكن، الصحة، النقل، التمدرس وغيرها بطريق الإضرابات والاحتجاجات، مما أقلق الطبقة البرجوازية الصغيرة المهيمنة على أجهزة الدولة، ودفعها إلى فرض سلطتها بتطبيق المادة 120، إضافة إلى بروز التيار البربري بمطالبه الخاصة [3]، خاصة أحداث الربيع القبائلي أو الأمازيغي في 10 مارس1980، متبوعة بمظاهرات، وبداية ظهور بدرة التيار الإسلامي أو الحركة الإسلامية بنشاطها الدعوي في المساجد والجامعات، زيادة على فساد الجهاز الإداري، وانخفاض سعر البترول وكثرة المديونية، وظهور جمعيات حقوق الإنسان، وعدم قدره الحزب على التحكم في الواقع المفروض داخل الحزب والسلطة وعلى مستوى القاعدة أو الشعب مما أسفر عن انفجار أحداث أكتوبر 1988.

[1] عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص ص 116-117.

[2] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص 29.

[3] نفس المرجع، ص ص 29- 30.

المبحث الثالث: الانتقال إلى التجربة التعددية:

إن الانتقال أو القفز من مرحلة إلى أخرى يتطلب توفر شروط وظروف جديدة تقتضيها المرحلة المتنقل إليها، ولكن قد تكون هذه القفزات إجبارية أي تحت ضغوطات معينة، وظروف ألحت على الانتقال نظرا لترسب النتائج السلبية للمراحل السابقة مما دفع إلى التطلع إلى مرحلة جديدة طمعا في التنقية والتطهير والتنصل من تلك المخلفات قصد بداية صفحة جديدة عساها أن تكلل بالنجاح والفائدة على الجميع حكاما ومحكومين.

الجزائر عاشت هذه التجربة بالانتقال أو التحول من الأحادية السياسية إلى التعددية السياسية، وتبني الديمقراطية، تحت تأثيرات ودوافع عديدة فرضتها المرحلة.

المطلب الاول : أسباب التحول إلى التعددية الحزبية و النقابية :

هناك أسباب عديدة منها :

• تراكمات ورواسب الصراع داخل النظام السياسي من أجل مراكز القوى منذ الثورة التحريرية إلى غاية منتصف الثمانينات خاصة مع تضرر الاقتصاد الوطني الناتج عن التسيير، والانخفاض السريع الأسعار المحروقات خاصة سنة 1986، حيث طفا الصراع بين الإصلاحيين بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي يتبنى النظرة الاقتصادية الانفتاحية، والمحافظين في الحزب بقيادة شريف مساعدية المدافع عن الاشتراكية [1]، ومحاولة كل تيار التمسك بأسباب قوته ونفوذه ومن ثم بقاء مصالحه.

• انهيار سعر البترول إلى أدنى مستوياته حيث بلغ 13 دولار أمريكي في نهاية سنة 1986، ليبلغ سعر البرميل الخام 11 دولار سنة 1988، وتراجع قيمة الدولار، حيث أصبح الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب والحاجات الاجتماعية الجماعية المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي من جهة وعجز الآلة الإنتاجية من جهة أخرى عن استقبال يد عاملة جديدة، وبعدها الشروع في عملية تسريح العمال، والتأخر المفرط في دفع الأجور[2]، وفشل السياسات الاقتصادية السابقة الممثلة في ضعف أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الدولة ثروات ضخمة وأصبحت تعاني عجزا ماديا مستمرا.

• ارتفاع معدلات البطالة خاصة وأن معظمهم شباب، أزمة السكن حيث التفاوت الكبير بين العرض والطلب على السكن هذا العجز لم يعد يقتصر على المدن فقط بل توسع حتى المناطق الريفية.

[1] مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، أطروحة دوكتراه، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009، ص192 .

[2] مصطفى بلعور، المرجع السابق الذكر، ص197 .

• بروز التيارين الإسلامي والبربري الأول ينادي بإقامة دولة إسلامية بتياراته ومناهجه، والثاني ينادي بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية بتعدد توجهاته ومنابعه، إضافة إلى المطالبة بالتعريب والعدالة الاجتماعية والحق في المشاركة السياسية أو تقاسم السلطة، [1] والسخط على النخبة الحاكمة والتشكيك في قدرتها على الحكم والتسيير.

• فساد الجهاز الإداري، المتمثل في الإهمال واللامبالاة والمعاملة السيئة للمواطنين، وانعدام المراقبة والمحاسبة. وما قضية 26 مليار دولار التي قدرها وأقرها الوزير السابق عبد الحميد الإبراهيمي إلا مظهر من مظاهر هذه الممارسات السيئة.

• خطاب رئيس الجمهورية 19 سبتمبر 1988، والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبرالية، كما حمل مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية لأصحاب المصالح الخاصة والمضاربين والرشويين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد.[2]

• الإضرابات العمالية للاحتجاج عن سوء التسيير والمطالبة بزيادات في الرواتب والتي انتهت بعضها بصدامات مع قوات الأمن.[3]

. أحداث أكتوبر 1988 التي دامت حوالي 3 أيام والتي تظاهر وخرج فيها إلى الشارع العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية، تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب [4]، شملت العاصمة وعدة نواحي من الوطن، موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية كالبلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزراء والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى[5]. في ظل هذه الموجة قررت السلطة إعلان حالة الحصار يوم 6 أكتوبر، وتم تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد، خلفت وراءها حوالي 189 قتيلا و 1442 جريحا، ليلقي بعدها الرئيس الشاذلي خطابا في 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة، ومتأسفا على الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة[6].

---

[1] نفس المرجع، ص 201.

*جون زيغلر Jean Ziegler: باحث في علم الاجتماع وكاتب سويسري ورجل سياسة وعضو سابق في شبكة دعم التحرير الوطني خلال حرب التحرير الكبرى يشغل منصب عضو في لجنة الشؤون الخارجية في برلمان سويسرا ومقاطعة جنيف.

[2] محمد جمال، "الجزائر الجمهورية الثانية"، مجلة الحوار، عدد 20، فيفري 1989

[3] محمد تمالت، الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988- 1999، الجزائر: بين، ص10.

[4] علي الكنز، حول أزمة: دراسات حول الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار بوشان، 1990، ص 09.

[5] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص40.

[6] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990، ص178

• القروض التي تلقتها السلطة من المؤسسات المالية الدولية والتي ترتبت عنها ضغوطات فيما بعد.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الى التعددية الحزبية و النقابية:

عملية انتقال النظام السياسي من الأحادية نحو التعددية السياسية والنقابية تتجلى في الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي مهدت لها الطريق قانونيا ودستوريا:

• دستور 1989 : تم أول تعديل جزئي لدستور 1976 عن طريق الاستفتاء يوم 03 نوفمبر 1988 أي عقب أحداث أكتوبر 1988 مباشرة يتعلق مشروع التعديل بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني[1]، وتمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي اتهم بها، وحتى تأخذ الإصلاحات مصداقيتها كون الحزب حمل مسؤولية الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد[2]، لتأتي الإصلاحات الجذرية في 23 فبراير 1989 بتعديل الدستور واعلان نظام التعددية السياسية

– الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية ، التنفيذية والقضائية.

– الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

– احترام الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته.

– إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.

– ضمان الملكية الخاصة.

حيث يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وايديولوجيته الشعبوية، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة.

• قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 وتناول عبر أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية.

أقبل بعدها العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا بتنوع اتجاهاتها وإيديولوجياتها من الاتجاه الإسلامي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، حزب الجزائر المعاصرة وغيرها، إلى الاتجاه الماركسي: كحزب الطليعة الاشتراكية (حركة التحدي)، والأحزاب التروتسكية كحزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال، إلى الأحزاب اللائكية التي تستند إلى قاعدة الأقلية الأمازيغية، كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الليبرالية والإصلاحية مثل الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الوطني للتضامن والتنمية والحزب الليبرالي وحزب التجديد الجزائري،

[1] "بيان رئاسة الجمهورية حول التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية"، المجاهد الأسبوعي، العدد 1472، بتاريخ 21-10-1988، ص06

[2] Abdelkader Djeghloul, Le multipartisme à l'algérienne, Maghreb -Machrek, No 127, Janvier - Mars 1990, p196.

والأحزاب الوطنية: ممثلة بجبهة التحرير الوطني، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، اتحاد القوى الديمقراطية... الخ وتم اعتماد كل الأحزاب باستثناء حزب الشعب الجزائري الذي تم رفض اعتماده استنادا إلى المادة 8 من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي[1].

• قانون الانتخابات في 07 أوت 1989: حيث ألغي قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 وحل محله القانون الجديد

[1] A. Lamchichi, L'Algérie en crise, Ed. L'Harmattan, Paris, 1992, P286.

خلاصة واستنتاجات:

إن نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم عبر مطالبة العمال والحرفيين بحقوقهم المهضومة من طرف الحكومات وأرباب العمل باختلاف طبيعة النظام السياسي الذي ينتمون إليه بدء بالبلدان الرأسمالية ثم الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث، وقد أسهم هذا الرصيد في توعية الطبقة الشغيلة للشعوب المستعمرة، فاستفادت الحركة النقابية الجزائرية منذ بدايتها من هذه النهضة العمالية التي تميزت بوجود نقابات فرنسية تنشط في أوساط العمال الجزائريين، بسبب غياب تنظيم نقابي جزائري مستقل، ويرجع ذلك إلى:

– أن الجزائر بوجودها تحت وطأة الاستعمار بالتالي خاضعة للقوانين الاستثنائية كقانون الأهالي الذي يمنع العمال الجزائريين من تنظيم أنفسهم في نقابة.

– ضعف القاعدة الصناعية التي لم تسمح بتكوين طبقة عاملة، ولم تكن الجزائر سوى سوقا إقتصاديا للمواد الأولية، والعمالة.

إلا أن الظهور الحركة الوطنية دور كبير في إنشاء حركة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية، وربط العلاقة بين المطالب السياسية ومطالب العمال.

وباندلاع ثورة التحرير الجزائرية عملت جبهة التحرير الوطني على التحضير لإنشاء نقابة جزائرية مستقلة، وبتاريخ 26 فيفري 1956 تم الإعلان عن تأسيس نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائرين في مؤتمرها التأسيسي، ليصبح هم الاتحاد العام هو خدمة الحركة النضالية والمطالبة بالاستقلال علاوة على حرية وحقوق العمال، إلا أن هذه المبادرة سبقتها إلى الوجود تجربتان جزائريتان هما: – الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) الذي ينضوي تحت جناح الكنفدرالية العامة للشغل والذي أنشأ في جوان 1954، بقيادة أمينها العام الأخضر قايدي، لينضم أعضاؤه فيما بعد إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وبعد استقلال الجزائر مباشرة أضحى الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيما جماهيريا تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني، ووسيلة أساسية لتنفيذ برامج الحزب موازاة مع وظيفته الاجتماعية، وذلك من خلال نمط التسيير الذاتي، ثم بعده نمط التسيير الإشتراكي الذي أعطى للتنظيم العمالي مسؤولية عظمى في تنفيذ السياسة الاقتصادية الوطنية من خلال تنفيذ مبدأ المشاركة العمالية في إدارة المؤسسات الإقتصادية.

إلا أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أفرزتها إرهاصات وأزمات الثمانينات أدت إلى تغيير جدري ابتداء بتغيير البنود القانونية والدستورية في 23 فيفري 1989، والتأكيد على الحقوق والحريات السياسية والإعلامية والنقابية، وإعلان التعددية والديمقراطية، والتحول نحو نمط إقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي.

هذه التحولات والتغيرات أوجدت تنظيمات نقابية مطلبية للأجراء، وأرباب العمل مع الإبقاء أوالحفاظ على التنظيم القديم الممثل بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الفصل الثاني

الحرية النقابية في الجزائر في ظل التعددية السياسية

تمهيد :

تتطلع الحركة النقابية في الجزائر اليوم في إطار الديمقراطية والتعددية، إلى تحقيق المطالب الحقيقية والأساسية للعمال، قصد تحسين ظروفهم المعيشية والاجتماعية، في إطار قانوني منظم، إلا أن الواقع الذي اصطدمت به الحركة النقابية المستقلة يختلف كثيرا عما هو مكتوب على الأوراق من قوانين، مما ألزمها تضحيات مادية ومعنوية قصد تحقيق الديمقراطية الفعلية ميدانيا، ثم رفع مطالب العمال إلى الحكومات بهدف الاستجابة لها في إطار سلمي قانوني منظم.

المبحث الأول : تعدد النقابات في الجزائر:

إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الدستور الجديد لسنة 1989 وقوانين 12 جانفي 1988 المتعلقة باستقلالية المؤسسات اقتضت وضع تشريعات جديدة الممارسة الحق النقابي والحريات المنصوص عليها في القوانين الأساسية.

هذا ما ولد نظاما سياسيا جديدا أتاح الفرصة في إطار التعددية لبروز عدة نقابات مستقلة عن السلطة على عكس سابقتها أوغريمتها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي كان لزاما عليها التعامل مع الوضع الجديد في إطار تعايش ديمقراطي بعيدا عن الأحادية، ليفتح المجال أمام نقابة تنافسية مطلبية مهنية قطاعية، إضافة إلى النقابة المحزبة الوحيدة التي ظهرت قبل إيقاف المسار الانتخابي ممثلة في النقابة الإسلامية للعمل.

المطلب الاول : الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

كان يتعامل النظام السياسي معها سابقا باعتبارها النقابة الوحيدة والرسمية وبعد التحول في التوجه السياسي غيرت هي الأخرى في أدوارها ومهامها التقليدية التي أعلن عنها مؤتمرها الثامن الذي انعقد في 26 ،29 جوان 1990 الفترة التي تميزت بالإضرابات وإجراء أول انتخابات محلية تعددية في تاريخ الجزائر، وتزامن هذا المؤتمر بفترة شهد فيها الاتحاد العام عدم الاستقرار في التمثيل القاعدي والوطني والمركزي. فحسب تقرير النشاط المقدم للمؤتمر الثامن أشار إلى تراجع عدد المنخرطين كما تقلص عدد الفروع النقابية.[1]

وأكد ذلك ما قام به العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة 1988 – 1990 بـ 92 إضرابا للمطالبة الجماعية بذهاب الإطارات النقابية غير الممثلة، أو إعادة النظر في نتائج الانتخابات النقابية لأنها لم تتم بطريقة ديمقراطية، أولأنها أفرزت عناصر غير ممثلة، والمطالبة برحيل المسيرين بمختلف مناصبهم وهي مطالب نوعية طرحت بحدة بعد أكتوبر 1988.

كان من الضروري انتخاب قيادة جديدة، ضمن إستراتيجية نقابية جديدة، والمضي بتكييف العمل النقابي وإعادة ضبطه مع المرحلة الجديدة المختلفة تماما عن سابقاتها.

لقد انصب الاهتمام في هذا المؤتمر على التنظيم العام للمركزية وهياكل الاتحاد وإعادة تحديد أطر الممارسة النقابية وذلك من خلال القرارات التي انبثقت عنه وأهمها:

الاستقلال عن الحزب والدولة وظهر ذلك من خلال تقرير الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي جاء فيه على أن المنظمات الجماهيرية يجب أن تعيد تحديد هويتها الخاصة بها، واستقلاليتها وأن تنظم نشاطها من أجل

[1] الإتحاد العام للعمال الجزائريين (حرية، تضامن، عمل"(، وثيقة من نشر خلية الاتصال بالأمانة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، إنجاز طاسيلي للإنتاج، فيفري 2006، ص ص 17-18

الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها مع الحفاظ على وضعهم كشركاء مميزين لحزب جبهة التحرير الوطني[1].

أما استقلالية الاتحاد العام عن الدولة فتمثلت في الابتعاد النسبي عن النظام السياسي، هذا الابتعاد ظهر من خلال اتخاذ الاتحاد العام مواقف اقتصادية وحتى سياسية مختلفة عن تلك التي يتخذها النظام السياسي مثل إعادة الجدولة والخصخصة [2].

واقعيا هذه الصفة لم تتجسد في مواقف الاتحاد العام، بحيث أبدى تأييده لبرنامج ثلاث حكومات متتالية رغم أن كل رئيس حكومة غير راض عن برنامج سلفه، كما ساهمت الاستراتيجية المتبعة في إعطائه مكانة أكبر من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تدعيمه للسياسة الأمنية على إثر توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، وتشكيل اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر بعد إضراب 12 و 13 مارس 1991 وبالضبط في شهر جانفي 1992 برئاسة الأمين العام للاتحاد السيد عبد الحق بن حمودة.

ونادي الاتحاد بإنشاء عقد وطني مع الأحزاب السياسية والنقابيين للتجمع في إطار الجنة سميت "اللجنة من أجل الإنعاش الوطني"، وأدعم ممثلي السلطة في ترشحهم للرئاسيات في عهدة التعددية.[3]

وتريد المركزية النقابية أن تساهم وتشارك في إعداد وتصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وظهر ذلك من خلال اهتمام كبير للقيادة النقابية للاتحاد بإقامة حلف اجتماعي خلال فترة 1992 – 1993 تمثل في تدعيم النقابة لبرنامج الحكومة مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تفادي الإجراءات التي تهدد مناصب الشغل والقدرة الشرائية للعمال، كما اهتمت المركزية النقابية بإعادة تصحيح الهياكل الاقتصادية بما في ذلك الاتجاه نحو استقلالية المؤسسات العمومية وخصخصة جزء كبير منها.[4]

المطلب الثاني : النقابة المتحزبة (النقابة الإسلامية للعمل) (SIT):

بعدما احتكرت الأحادية المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، جاء دور التعددية لتنفس عن النشاطات السرية المغمورة في ظل حظر الحريات وانتهاك الحقوق في الفترات السابقة، لتظهر إلى الوجود أحزاب سياسية عديدة ومتنوعة أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي خرجت من رحمها النقابة الإسلامية للعمل (SIT) لتمثل الطبقة العاملة المنتمية والمتعاطفة مع الحزب، حيث بدأت الجبهة الإسلامية بمحاولات الاختراق التنظيم

[1] Fatiha Talahite, Inga Brandell, Le syndicalisme arabe et le partenariat Euro - Méditerranéen, Les cahiers du CREAD, N° 52, 2eme trimestre, 2000, pp50-51

[2] عبد الناصر جابى، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2002، ص97.

[3] Said Chikhi, Questions ouvrières et rapports sociaux en Algérie, Revue Naqd, No 06, Mars 1994, Alger, Entreprise nationale du livre, p15.

[4] عنصر العياشي، النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: حالة الجزائر، سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد في الجزائر، (دون تاريخ النشر ، ص111.

العمالي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وبعد فشلها في هذه الاستراتيجية لجأت إلى إنشاء النقابة الإسلامية للعمل في شكل رابطات لقبت بالرابطات الإسلامية للعمل في جويلية 1990 في عشرة قطاعات: الصحة، الشؤون الاجتماعية، النقل، السياحة، البريد والمواصلات، الفلاحة والري والغابات، الطاقة والصناعة، التربية والتكوين، الوظيف العمومي، المالية والتجارة، الإعلام والثقافة، البناء والأشغال العمومية.[1]

ودخلت هذه النقابة في مواجهة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عندما أعلن هذا الأخير عن الإضراب العام في مارس 1991 ، حيث أبدت النقابة الإسلامية للعمل معارضة شديدة بإصدار بيان جاء فيه: "إن العمال الجزائريين قد أكدوا ارتباطهم بالنقابة الإسلامية للعمل، وأظهروا تخليهم عن النقابة الوحيدة التي لم تعد قادرة على تحقيق مطالب العمال، فمصداقيتها أصبحت مشكوكا فيها وما على العمال الجزائريين إلا الانضواء والانضمام إلى النقابة الإسلامية للعمل التي تستمد شرعيتها من تعاليم الدين".[2]

عملت النقابة الإسلامية للعمل وفق برنامج سياسي من خلال تجنيد الطبقة العاملة الصالحة، خاصة في الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جوان 1991 للمطالبة بالانتخابات الرئاسية المسبقة والاحتجاج ضد قانون الانتخابات التشريعية، والذي انتهى بسجن قيادة الجبهة الإسلامية وطرد المئات من العمال المؤيدين للإضراب العام.[3]

ولم تكن المشاركة العمالية في هذا الإضراب قوية كون مطالبه سياسية وليست مطالب نقابية اقتصادية واجتماعية تخص مباشرة فئة العمال، فالمواقع الصناعية الكبرى والموانئ الرئيسية الكبرى لم تعرف توقيف العمل وحتى المدن التي كانت تحت سيطرة الجبهة الإسلامية سجلت فيها نسب الاستجابة ضعيفة قدرت بحوالي 8.5 %، [4]وتم تعليق نشاطها وحلها في نفس السنة التي حلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ أي سنة 1992.

المطلب الثالث : النقابات القطاعية المهنية المستقلة:

شهدت فترة التحول الديمقراطي والتعددية تأسيس العديد من النقابات القطاعية المهنية المستقلة عن النظام السياسي أو السلطة وعن الاتحاد العام للعمال الجزائريين. كانت هذه النقابات تضغط وتطالب بالحقوق وتحسين الحياة المهنية للارتقاء بالوضعية الاجتماعية عن طريق الإضرابات، الاحتجاجات والاعتصامات وغيرها من الوسائل القانونية المتاحة، ودخلت معترك المنافسة والصراع من جهتين؛ الأولى مع النظام السياسي أو السلطة في

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 65.

[2] Said Chikhi, op-cit, p17.

[3] عبد الناصر جابي، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص110

[4] A. Idir, Syndicats regression et blocages, Le Quotidien El Watan, No 2994, du 11/10/2000

إطار مطالبها والمحافظة على كيانها وإثباته، والثانية مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إطار المنافسة وعرض مطالب العمال الحقيقية، وذلك انطلاقا من قانون 14/90 الصادر في جوان 1990.

تعتبر نضالات الحركة النقابية الطلابية العنصر المؤسس للنقابات المستقلة الجزائرية التي ظهرت بعد صدور دستور 1989 والقوانين الاجتماعية 14/90 و 90 / 02 ، لأن إطارات النقابات المستقلة الممثلة كانت مناضلة أو مسؤولة في الحركة النقابية الطلابية لسنوات السبعينات والثمانينات. ونتيجة التدهور المأساوي لشروط الحياة للطبقة المتوسطة، (موظفو الإدارة، أطباء، معلمين وأساتذة، طيارين، ضباط البحرية التجارية وغيرهم) قررت هذه الفئات تأسيس نقابات للدفاع عن مطالبها الاجتماعية والمهنية.

تجربة كل هذه السنين من النشاط والنضالات النقابية المستقلة الممثلة سمحت بالتصفية، وبينت أن الاستقلالية النقابية اليوم تعني خطا نقابيا ديمقراطيا مطلبيا[1].

ومن أهم هذه النقابات التي برزت من خلال نشاطاتها ونضالاتها ومكتسباتها ولا تزال مستمرة في عملها باستقلالية في ظل الظروف والضغوطات المسلطة عليها لإفشالها نذكرها حسب القطاع:

النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP):

تأسست بتصريح في 10 سبتمبر 1990، بعد انعقاد الجمعية التأسيسية في 20 مارس 1990 بحضور ممثلي 34 ولاية.

وجاءت فكرة إنشائها بمبادرة بعض الإطارات الإدارية والموظفين في إدارات عمومية تحت اسم "جمعية الدفاع عن حقوق الموظفين"، ولما كان حق الإضراب محظورا في قانون الجمعيات لجأت إلى تأسيس نقابة مستقلة، حيث قامت هذه الأخيرة بإضراب سنة 1992 لمدة 15 يوما من أجل المطالبة برفع الأجور[2].

نقابة التربية والتعليم:

حظي هذا القطاع هو الآخر بتأسيس العديد من النقابات نذكر أهمها:

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST):

حيث اعتمد في بداياته على الحركات الاحتجاجية ومبدأ الفوضى المنظمة في تأسيسها والعمل على ضم أكبر عدد من الأساتذة للمشاركة في الاحتجاجات المختلفة في قطاعات وولايات عديدة والتي انتهت بعقد ندوة وطنية عام 2003 بالعاصمة، وتم بعدها وضع القانون الأساسي للنقابة وانتخاب المكتب الوطني المؤقت وتقديم طلب تسجيلها بالجهات التنفيذية والذي تزامن مع تنظيم اعتصام أمام قصر الحكومة، وتم اعتمادها يوم 10 جويلية 2007.

---

[1] www.algerie-dz.com/article1305.html, le 05/02/2022.

[2] اعصمان تريكي، علجية لعريبي، "النقابة المستقلة، واقع وإستراتيجية، دراسة مونوغرافية للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية سنباب)"، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2001، ص38. ص 37

المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (CNES):

تأسس من رحم الإضراب الطويل الذي نظمه الأساتذة الجامعيين للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين متطلبات وظروف أساتذة القطاع، تم تسجيله في جانفي 1992 بالجزائر العاصمة، ينتسب إليه حوالي 10000 عضو، ثم عاود الكرة بالإضراب الذي قام به سنة 1998 والذي دام 134 يوما، حيث شل نشاط الجامعة وتمكن من جعل القطاع يعيش غليانا أوشك على إحداث سنة بيضاء، أدى إلى تدخل القضاء عن طريق المحكمة العليا الدفع الأساتذة للعودة إلى عملهم في فيفري 1999، وتمخضت عنه زيادات معتبرة في أجور الأساتذة.

النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (SATEF):

تأسست سنة 1990 في مدينة تيزي وزو متواجدة ب 28 ولاية ومسجلة من قبل السلطات، وهي ذات نزعة قريبة من التيار البربري، والتي لديها مواقف معارضة جذريا للمنظومة التربوية، وهي نقابة منخرطة في الأممية للتربية، عقدت ثلاث مؤتمرات منذ تأسيسها، المؤتمر الأول سنة 1995، والثاني سنة 1999 والثالث سنة 2001، وقد قامت بتنظيم عدة إضربات واحتجاجات خاصة في سنة 1995، وتضم حوالي 10000 عضو.

النقابة الوطنية لعمال التربية (SNTE):

نقابة مسجلة، وينتمي إليها حوالي 20000 عضو.

مجلس ثانويات الجزائر العاصمة (CLA):

نقابة أساتذة ومستخدمو التعليم الثانوي غير مسجلة رغم التمثيل القوي.[1]

الاتحاد الوطني للتربية والتكوين (UNEF):

تأسس في أكتوبر 1990 يضم فئة المعلمين والإداريين في قطاع التربية والتي انشقت عنه نقابة فئوية أخرى في نوفمبر 2000 وهي نقابة عمال التربية بعد صراع وخلاف بين قياداته.

نقابات الصحة العمومية:

كان معظم أعضاء هذه النقابات سابقا ينشطون في هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالفيدرالية الوطنية للصحة، والاتحاد الطبي الجزائري وهو أحد المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني سابقا.

ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات التي تكونت فيه النقابات المستقلة والتي تمثل مختلف الفئات المهنية المكونة له، ومن أهم هذه النقابات الممثلة قانونا وواقعا ما يلي:

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية (SNPSP):

يعود تاريخ ظهورها إلى الجمعيات المهنية للصحة في مختلف ولايات الوطن، حيث تأسست جمعية الممارسين للصحة العمومية لولاية بومرداس، وهران، الجزائر العاصمة، عنابة، سيدي بلعباس. هذه الجمعيات كانت تعمل في إطار قانون 87 – 15 المؤرخ في جويلية 1988 المتعلق بالجمعيات.

[1] جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 5981، الخميس 29 أفريل 2010، ص03

نقابة الممارسين الأخصائيين للصحة العمومية (SNPSSP):

تأسست في نوفمبر 1993 وهي التي انشقت عن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية والتي تضم الأطباء الأخصائيين. من دوافع إنشائها الإجحاف في حق فئة الأطباء الأخصائيين في تطبيق القانون الأساسي للأطباء ضمن نقابة الممارسين في الصحة العمومية وذلك لإعادة الاعتبار للطبيب الأخصائي، إعادة تنظيم المهنة وذلك عن طريق تطبيق القانون الأساسي لمؤسسات الصحة العمومية إضافة إلى مطالب أخرى[1].

النقابة الوطنية للأساتذة في العلوم الطبية (SNPDSM):

تأسست في نوفمبر 1991 بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لهذه الفئة، وتمثيل سلك الأساتذة في كل علاقاتهم مع السلطة والتنظيمات العمومية والخاصة.

ا يقدر عدد المنخرطين فيها بحوالي 238 من بين 530 طبيب أستاذ.[2]

المطلب الرابع : نقابات أرباب العمل أو المستخدمين:

بعد اعتماد خيار اقتصاد السوق رسميا في الجزائر، برزت نقابات أرباب العمل في أكثر من تنظيم وتجمع رغم انقسامها الكبير، وظهرت كقوة فاعلة، اعترفت بها السلطة من خلال الحوار والتفاوض ضمن اجتماعات الثلاثية الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين والباترونا هذه الأخيرة الممثلة خاصة بأهم تمثيليات كنفدرالية أرباب العمل الجزائرية (CPA)، الكنفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين (CGEA) والكنفدرالية الوطنية الأرباب العمل الجزائرية (CNPA). وبقيت مبادرات الدعوة إلى هذه اللقاءات حكرا على الحكومة، تدعو إليها من تشاء، في حين يحدد جدول أعمال اللقاءات بالاتفاق المشترك المسبق ضمن سلسلة من المشاورات غير الرسمية بين الأطراف الاجتماعية المشاركة.

نقابات أرباب العمل التي أعترف بها كشريك اجتماعي، ممثلة كذلك ضمن بعض مؤسسات التشاور، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

كما أنها حاضرة داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة، مما يمنحها أسبقية واضحة على النقابات العمالية الأخرى التي لا زالت بعيدة عن الحصول على هذا الموقع باستثناء الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

زيادة على الشكل النقابي المطلبي، الذي ظهر به أرباب العمل في الجزائر، قاموا بتنظيم أنفسهم في منتدى سنة 2000، ويضم زيادة على أرباب العمل مؤسسات القطاع العمومي التابعة للدولة، حيث يتم من خلاله التحاور والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تهم مباشرة موضوع الإصلاحات الاقتصادية.[3]

---

[1] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص ص 61-63.

[2] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص ص 61-63.

[3] عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، المرجع السابق، ص19 .

وقد صمم منتدى رؤساء المؤسسات للانضمام إلى الموقعين على العقد الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في لقاءات الثلاثية رفقة منظمات أرباب العمل الأخرى بعد ما كان يرفضها من قبل كون اللقاءات الثلاثية في السابق كانت تركز فقط على أجور العمال في حين أدرج لقاء الثلاثية المنعقدة في نهاية سنة 2009 في جدول أعماله إجراءات تخص مجال التجارة الخارجية [1]

المبحث الثاني: النصوص القانونية الحامية للحريات النقابية:

إن تأكيد مبادئ الحريات النقابية وسيلة قادرة على تحسين شروط العمل وضمان السلم الاجتماعي، وقد أقرت القوانين المحلية الجزائرية بذلك، بدءا بدستور 89 ثم القوانين التشريعية وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية الداعية إلى ذلك.

المطلب الاول : الحماية الوطنية للحريات النقابية:

الحريات النقابية مضمونة ومحمية رسميا وقانونيا في الجزائر، وقد أقرت عدة ترتيبات قانونية بالتعددية النقابية وحرية التنظيم وحق الإضراب. إضافة إلى ترتيبات عقابية تحمي حتى الحريات النقابية، وردع كل تدخل في المسائل الداخلية للتنظيمات النقابية.

الدستور: الدستور الجزائري ل 23 فيفري 1989 في بنده رقم 34 أورد المخالفات المرتكبة المنافية للحقوق والحريات وعمل على قمعها.

حرية التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطن بمقتضى المادة 53 من دستور 89، البند 54 يكرس الاعتراف بحق الإضراب.

دستور الجزائر ل 28 نوفمبر 1996 يعترف في المادة 33 بضمان الدفاع الفردي أو الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية، البند 35 يردع المخالفات المرتكبة المنافية للحقوق والحريات، كذلك الإضرار الجسدي والمعنوي للإنسان.

البنود 41، 39 في دستور 89 يضمن حريات التعبير والجمعيات والتجمع وحق الإضراب معترف به في المادتين 56 و.57 .[2]

القوانين التشريعية: بالاستناد إلى المبادئ العامة الواردة بالدستور والنصوص المتعلقة باستقلالية المؤسسات، فإن الأمر اقتضى إصدار القانون المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي رقم 90-14 بتاريخ 02 جوان 1990،

[1] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص 67 .

[2] Rapport Préliminaire du comité National des libertés syndicales sur les libertés syndicales en Algérie, Avril 2005, pp 07-08.

والمعدل والمتمم بقانون 30-91 ليوم 21 ديسمبر 1991، وأمر 96-12 ليوم 10جوان 1996 ومن ثم فقد أقر بالمبادئ الأساسية التالية :

- الحرية في إنشاء التنظيمات النقابية، يترتب عنه الأخذ بالتعددية النقابية، ذلك أن المادة الثانية من قانون 90-14 تنص على أنه "يحق للعمال الأجراء، من جهة، والمستخدمين، من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أوقطاع النشاط الواحد، أن يكونوا تنظيمات نقابية، للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية".
- مساهمة التنظيمات النقابية التي لها الصفة التمثيلية للعمال (تستند إلى معياري الأقدمية والحد الأدنى لأعداد المنخرطين) بالتفاوض الجماعي داخل المؤسسة، حيث أسندت المادة 38 منه لتلك التنظيمات صلاحيات

" المشاركة في مفاوضات الاتفاقيات أو الاتفاقيات الجماعية داخل المؤسسة المستخدمة، المشاركة في الوقاية من الخلافات في العمل وتسويتها ...".

كما تشير المادة 40 منه، لأي تنظيم نقابي تمثيلي أن ينشئ هيكلا نقابيا طبقا القانونه الأساسي، إذا ضم ثلاثين منخرطا على الأقل في أية مؤسسة [1].

هذه القوانين سمحت بظهور العديد من النقابات المستقلة، إلا أن عدة نصوص وأحكام قانونية وطنية متناقضة مع الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية 87 و 98 للمنظمة الدولية للعمل.

مبدأ تأسيس وإنشاء التنظيمات غير القطاعية (sectorielle) و الكونفدراليات ، غير معترف به. مبدأ تأسيس التنظيمات النقابية دون ترخيصات مسبقة هو كذلك غير معترف به. حق الإضراب مفيد جدا ومبدأ التمثيلية يسمح للمستخدمين والسلطات بالحصول على معلومات الانتساب ونشاطات النقابيين.

من خلال الضبابية والغموض المحفوظتين من قبل السلطة، تسمح التمثيلية للمستخدمين بطلب قوائم المناضلين، الذين يكونون فيما بعد موضوع اضطهادات ومضايقات.

المطلب الثاني : الحماية الدولية للحريات النقابية:

الحريات النقابية ومبدأ حق العمل أكد على حمايتها دستور المنظمة الدولية للعمل (OIT) منذ عام 1919.

إعلان فيلادلفيا "Philadelphie" عام 1944 أعاد ضرورة الدفاع عن الحريات النقابية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (ONU) في دورتها الثانية، تبنت مبادئ الحريات النقابية ودعت المنظمة الدولية للعمل لمواصلة جهودها في هذا الإطار.

الاجتماع العام للمنظمة الدولية للعمل بتاريخ 09 جوان 1948، تبنى الاتفاقية رقم 87 التي سميت باتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وذلك بعد انعقاد مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والثلاثين في 17 جوان

[1] محمد الصغير بعلي، تشريع العمل في الجزائر، الجزائر: مطبعة ولاية قالمة، 1992، ص ص 71-72

1948 بمدينة سان فرانسيسكو. الاتفاقية رقم 98 للمنظمة الدولية للعمل (1949) تنص على الحماية ضد التمييز المناهض للنقابات، وحماية تنظيمات العمال والمستخدمين ضد كل أشكال التدخل.

اتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي (1948):

هذه الاتفاقية تكرس وتقر حق العمال والمستخدمين في:

- تأسيس التنظيمات النقابية باختيار العمال والانضمام إليها دون ترخيص مسبق.
- اختيار أسلوب عملها، ووضع برنامجها لتنظيم نشاطاتها وسياستها النقابية.
- تأسيس فيدراليات وكونفدراليات والانضمام إليها.
- الانضمام إلى المنظمات الدولية.

هذه الاتفاقية ذاتها تمنع السلطات من:

- التدخل في المسائل الداخلية للنقابة.
- تعليق أو حل أي منظمة نقابية عن طريق الإدارة.

الاتفاقية رقم 98 الخاصة بحق التنظيم والتفاوض الجماعي (1949):

وقد جاءت هذه الاتفاقية المنعقدة عام 1949 بجنيف للحماية ضد التمييز المضاد للنقابة، وتحمي منظمات العمال والمستخدمين ضد كل أشكال التدخل.

- حماية العمال ضد كل تمييز، والنزوع نحو رفع الضرر على الحريات النقابية فيما يتعلق بالعمل.
- منع كل أشكال التدخل خاصة الإجراءات التي تستهدف وضع التنظيمات العمالية تحت رقابة المستخدمين.
- تشجيع المفاوضات الجماعية بين العمال والمستخدمين.

خلاصة و استنتاجات:

إن واقع التعددية النقابية في الجزائر حتى يومنا هذا أدى إلى بروز تنوع في التواجد النقابي وأظهر مصداقية النقابات الفاعلة على الساحة الاجتماعية من خلال الاضرابات والاحتجاجات والاعتصامات.

وقد تجاوزت النقابات قطاعي الصناعة والبناء إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية في المجتمع كالإدارة العمومية، التربية، الصحة، الصحافة، النقل، العدالة وغيرها، بل أكثر من ذلك فإن القطاع الواحد انقسم ليمثل مستقلا فئات مهنية معينة ومحدودة كما هو حال نقابات الصحة والتربية، هذه القطاعات التي تمثل الطبقة الوسطى الممثلة لموظف الدولة والمدافعة عن مصالحه وحقوقه.

هذا التحول نحو النقابة المطلبية غير في الأسلوب والوسيلة وانحصار المطالب في المصادقة على مشاريع القوانين الخاصة بهذه الفئات ورفع الأجور والوصاية على الخدمات الاجتماعية من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وإشراكها في المشاورات أواللقاءات الثنائية والثلاثية مما ولد صراع وتصادم من أجل فرض وجودها كممثل حقيقي وفعلي.

إضافة إلى نقابة المستخدمين التي تمثل القطاع الخاص والمتكونة من المتعاملين الاقتصاديين، مسيرون، صناعيون، ومقاولون، والتي تدافع عن حقوق ومصالح فئة وطبقة مختلفة عن سابقتها كالمطالبة برفع الضرائب أو تخفيضها والاستفادة من الإعانات والتسهيلات وأولويتها في المشاريع الاقتصادية على المستثمر الأجنبي، زيادة على مشاركتها في اللقاءات الثلاثية كونها مظهر من مظاهر اقتصاد السوق الذي يمثل توجه النظام السياسي.

مع استمرارية تمثيل نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين كطرف أساسي في العمل النقابي برصيده التاريخي وتجربته الطويلة قصد الحفاظ على مكانته وموقعه واحتكاره

للخدمات الاجتماعية وإشراك الحكومة له في اللقاءات الثنائية والثلاثية كطرف رئيسي في المشاورة وحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية باعتماده أسلوب الحوار والمشاركة.

وحل النقابة المتحزبة الممثلة في النقابة الإسلامية للعمل بعدما حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تنتمي إليه وإيقاف المسار الانتخابي وإصدار قوانين جديدة تمنع انتماء النقابات كهيكل إلى أي حزب.

وقد أسهمت قوانين ودساتير الجزائر الجديدة في إعطاء شرعية العمل النقابي وحمايته، كما صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية المنظمة للحق النقابي والحرية النقابية واحترام حرية التنظيم النقابي والانتساب إليه.

إلا أنه واقعيا في إطار التعامل والعلاقات فيما بين النقابات مع بعضها ومع السلطة والأحزاب السياسية أدت إلى تصادمات خاصة فيما بين السلطة والنقابات المستقلة وتعدتها أحيانا إلى انتهاك بعض من الحقوق والحريات بوجود مضايقات، محاكمات، إيقافات، تحرشات، تجاوزات، إضافة إلى استنساخ نقابات مناهضة ومنافسة قصد تشتيت وإضعاف التمثيل وانتزاع المصداقية، ومنع أي تقارب بين الأحزاب السياسية والنقابات.

الفصل الثالث

العمل النقابي في الجزائر في ظل التوجهات السياسية

تمهيد :

إن مستقبل الحركة النقابية في الجزائر مرهون بمستقبل الديمقراطية في حد ذاتها الذي يرتبط بوضع أسس وقواعد العملية السياسية، ومدى التمثيل الحقيقي للمجتمع من قبل مختلف القوى السياسية والنقابية بالاعتماد على التعددية، ونبذ كل ما هو مناف لذلك في الممارسة اليومية، حتى لا تتعثر التجربة الديمقراطية وتصادر الحريات والحقوق السياسية والنقابية، كل هذا كذلك يبقى حبيس طبيعة النظام السياسي السائد قانونا وممارسة ومن خلال توجهاته ونواياه المستقبلية، ولهذا التجأت النقابات في الجزائر إلى العمل على إيجاد استراتيجيات مناسبة كي تحمي مكتسباتها وتتطلع إلى آفاق واضحة تحقق من خلالها أهدافها وتنفذ برامجها.

المبحث الأول: استراتيجية العمل النقابي في الجزائر:

إذا أردنا أن نتطرق إلى طبيعة العمل النقابي الجزائري لابد أن نعرج على مستقبل التحول السياسي في الجزائر ومدى مصداقية النظام السياسي الجزائري في العمل على تحقيق الديمقراطية والحريات العامة والتعددية الفعلية.

المطلب الاول: استراتيجية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

النظرة التي كانت لدى العام والخاص حول أقدم نقابة عمالية في الجزائر من سنة 1956 إلى 1989 بدأت تأخذ طريقها إلى الزوال بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية والنقابية في الجزائر، ليس بفعل انشقاق البعض عنها وتأسيسهم نقابات مستقلة ولكن التراجع دورها في الساحة بفعل التغيرات الجدرية ليس في الاقتصاد الوطني فحسب ولكن في الوضع الاجتماعي ككل.

ولم تجد النقابة من إطار للإبقاء على وزنها سوى الإتيان بتقاليد جديدة، فحرصت بالتنسيق مع الحكومة على بعث تقليد "الثنائية"، وعملت على الحفاظ على السلم الاجتماعي حيث توج نضالها بالتوقيع على العقد الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد العلاقة بين النقابة وأرباب العمل والحكومة.

ولم تستثنها صعوبات المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد منذ دخولها الأزمة السياسية والأمنية بداية من عام 1992 من التخندق في صف الوطنيين ، ولأول مرة في تاريخها واجهت مشكلة تسريح العمال بسبب المتاعب المالية التي أصابت الخزينة العمومية ، مما دفعها إلى تغيير أساليبها في مطالبة السلطات العمومية بالاستجابة لتطلعات العمال واقتنعت بأن تفضيل أسلوب الحوار على الإضرابات هو السلوك المؤدي إلى إيجاد مخرج لكل المشاكل ، أثبتت هذه القناعة في الميدان من خلال التوقيع على العقد الاقتصادي والاجتماعي وإخراج قانون الوظيف العمومي الذي ظل طيلة سنوات حبيس الأدراج

ويرى متتبعون للشأن النقابي في الجزائر أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يفقد قواعده لأن منخرطيه البالغ عددهم أكثر من مليون عامل، متواجدون في قطاعات حساسة، وبقاؤهم متصلين بها، يؤكد وجودها التمثيلي الميداني. .[1]

إضافة إلى تدعيم مواقفها من خلال انخراطها في المساعي التي بادر بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أبرزها قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، زيادة إلى مساندة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية، ووقوفها في وجه تعديل قانون المحروقات سنة 2005 ، واعتبرت ذلك مساسا بسيادة البلاد وثروة الشعب والدولة على حد سواء، إذ قرر الرئيس بوتفليقة بعدها بسنة اعتماده مراجعة النص المعدل وأبقى على احتكار الدولة القطاع.

[1] جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 6027، الثلاثاء 15 جوان 2010، ص 06 .

ويوجد الاتحاد نفسه في وضع داخلي محرج إزاء تأجيله لأكثر من مرة عقد مؤتمره الحادي عشر الذي كان مقررا سنة 2005 مما جعل القيادة الحالية عرضة لانتقادات حادة من قبل قاعدتها.

وتتوجه الأنظار قبل أكثر من شهر على انعقاد المؤتمر نحو ما سيفرزه هذا الموعد من قيادة جديدة رغم أن التحضيرات الجارية تعطي الأفضلية للأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد، ويتذكر الجميع هنا ما حدث في المؤتمر العاشر الذي جرى في أكتوبر 2000 من تجاذبات بين الأمين الحالي عبد المجيد سيدي السعيد ومنافسه عمار مهدي اللذين دخلا حينها في صراع على الزعامة كاد يعصف بهيئات النقابة وبتماسكها الداخلي. .[1]

إلا أن تجديد الثقة في الأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد في المؤتمر الحادي عشر المنعقد أيام 29، 30 و31 مارس، يؤكد على عدم توقع تغيرات وتحولات في توجهات الاتحاد الحالية، إلا أنه وبعد مرور المؤتمر بدأ يظهر إلى الوجود صراع داخلي حول اختيار أعضاء الأمانة الوطنية وعرضهم على اجتماع اللجنة التنفيذية للمصادقة، إلا أن الأمين العام تماطل أو تأخر كثيرا في الإعلان عن تاريخ اجتماع اللجنة للفصل في الأمر، مما أحدث اضطرابات داخل المركزية النقابية.

وغالبا ما كان التطرق إلى مشكل معين في الجزائر بأسلوب مخالف تماما للمنطق بالمزايدات، ومن منطلق حسابات ذاتية وتنظيمية ضيقة جعلت الجزائر تضيع على نفسها حلولا جذرية لبعض المشاكل المطروحة بحدة، كخصخصة الشركات وإعادة الجدولة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ففي خصخصة الشركات كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين يطالب بتطهير المؤسسات وضخ الأموال فيها وعدم تسريح العمال لتتمكن الشركات من الإقلاع على أسس جديدة ومتينة، وبمجرد ما استفادت الشركات من الأموال حتى ارتفعت رواتب إطارات الشركات وتعقدت مشاكلها أكثر، وتحجج الاتحاد العام بغياب التكافؤ من حيث الوسائل لقبول العولمة وخاض ضدها حملات، وكذلك لجدولة الديون، وفوت على الجزائر حلولا قليلة التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أن تسييس العمل النقابي وتحزبه أحيانا أخرى والدفاع عن المكتسبات الفردية والشخصية والتنظيمية قبل أي شيء آخر أثر سلبا، وجعل العمال يفقدون الثقة في أي عمل نقابي نزيه.

زيادة إلى ضعف ونقص تثقيف العامل وتكوينه نقابيا، إما عمدا أو عفويا، ومعالجة المشاكل المهنية والاجتماعية والتنظيمية التي يعيشها العمال، هذه المشاكل ترجع في غالب الأحيان إلى عدم احترام قوانين العمل والحقوق النقابية من طرف أرباب العمل.

وبهذا استطاعت الرأسمالية الجديدة أن تفكك النضال العمالي، وتحجزه في حدود مطلبية اقتصادية لا يمكن تخطيها، حيث استقل كل قطاع بنقابته في إطار التعددية النقابية، وهمشت حقوق العمال أمام حرية السوق

[1] جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 6006، الثلاثاء 25 ماي 2010، ص 03 .

وتغلب الطلب على العرض، وأصبح العامل لا يعوض عن ثمار جهده لأن سياسة الأجور مدروسة من طرف أرباب العمال أو في إطار اتفاقيات أو عقود من خلال اجتماعات الثلاثية (أرباب العمل، الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين) وقد عمد الاتحاد العام إلى الاستفادة من خبرات بعض المؤسسات الدولية ومن بينها "فريد ريش إيبار" الألمانية، من خلال وجود برنامج وطني لمدة ثلاث سنوات على مستوى معاهد هذه المؤسسة الألمانية، وتدعيم عدة ملتقيات وطنية، إضافة إلى المركز الدولي للتضامن الأمريكي والاتحاد الأوروبي والكنفدرالية العامة للشغل بفرنسا، من خلال السبق في العمل النقابي والرصيد الخبراتي الذي تحتويه، وبخاصة وهي معنية بالاستثمار في الجزائر.

كما تم تأسيس تسع تنسيقيات قطاعية في نفس السنة والشهر، تحت غطاء اتحاد نقابات عمال المغرب العربي في اجتماع جرت أطواره في تونس، إذ تضم الهيئات المستحدثة تنسيقيات النسيج والملابس والجلود والتغذية والنقل والمياه والسكك الحديدية والصحة والفلاحة والبنوك المالية.

وسيتم تطوير هذه التنسيقيات التي تتوزع مقراتها على بلدان الجزائر وتونس والمغرب إلى اتحاديات في غضون سنة 2012، حيث تم الاتفاق على هذا الموعد لعقد مؤتمراتها التأسيسية ، وذلك قصد نقل التجارب والخبرات بين دول الاتحاد، وتسيطر استراتيجية تفاوض مع أرباب العمل في محاولة للوصول إلى سوق مغاربي مشترك.

كما استطاعت نقابات المحامين من تأسيس اتحاد محامي دول المغرب العربي بعد فشل هذا المشروع لمدة تجاوزت العشر سنوات بإجتماع بمدينة نواكشوط بموريتانيا والذي انتهى بالمصادقة على النظام الأساسي والداخلي للاتحاد، مع الاتفاق على الإعلان الرسمي لهذا التنظيم في العاصمة الجزائرية في شهر جوان 2010 ، على أن يكون المقر في نواكشوط لينتقل بالتداول بعد مرور كل سنتين إلى باقي الدول العضوة.[1]

وفي إطار التنافس والصراع فيما بين الاتحاد العام والنقابات الحرة قرر الاتحاد العام فرض حصار على مشروع تأسيس كنفدرالية النقابات المستقلة، من أجل إجهاض الفكرة، وذلك بعد المصادقة على ميثاق الكنفدرالية والقانون الداخلي، في انتظار المصادقة عليه من قبل المجالس الوطنية للنقابات الأربع المؤسسة لهذا التنظيم.

حيث يرى الاتحاد بأن الكنفدرالية منافسا له في الحركة النقابية، وأبدى الاتحاد انزعاجه من هذا التقدم في المسار، خاصة بعد إعلان نقابات أخرى عن انضمامها لهذا التنظيم الجديد[2]. ونظرا لصعوبة تأقلم الاتحاد العام مع التغيرات والأوضاع الجديدة خاصة الحريات والمنافسة والاستقلالية في إطار نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإيديولوجي جديد يؤثر على كيانه واستقراره وحتى استمرارية وجوده، نظرا لذهنية إطاراته وقياديه وطبيعة تكوينهم، واحتكار الشرعية التاريخية النقابية، التي تنامت مع الفكرة الأحادية والشمولية، والمشاركة الآلية مع

[1] جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 6027، الثلاثاء 15 جوان 2010، ص 06 .

[2] نفس المرجع، العدد 6006، الثلاثاء 25 ماي 2010، ص 03.

السلطة في برامجها ومواقفها، واحتكاره لتسيير الخدمات الاجتماعية والمشاركة في النقاشات الثنائية والثلاثية والامتيازات الأخرى كالإعانات المالية والمقرات والترقيات وغيرها.

المطلب الثاني: استراتيجية الحركة النقابية المستقلة في الجزائر:

إن استراتيجية النقابات المستقلة تكمن في إمكانية التكتل لجمع شمل القواعد العمالية تحت ظل نقابة موحدة، قصد إحداث ثقل، وإمكانية التغيير، والقوة في طرح وفرض المطالب والتأثير بشل القطاعات العمومية مما يستدعي الاستجابة من الحكومة أوالسلطة.

وقد بدأت بدور هذه التكتلات تدريجيا في إطار التنسيق القطاعي فيما بين النقابات في الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات والمسيرات، نظرا لتقارب المطالب والاشتراك في هموم القطاع، وقد يرتقي التنسيق إلى أكثر من ذلك خاصة في إطار التضييق على الحريات ليشمل كل نقابات القطاع العمومي المختلفة، والمتمركزة أغلبها في التربية والتعليم والصحة، ومستخدمي الإدارة العمومية.

ففي سنة 2003، عندما شرعت النقابات المستقلة في حركتها بالجزائر العاصمة قدرت تعبئة أساتذة الثانوي ب 94% من قبل مجلس ثانويات الجزائر (CLA) والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST[1].

كما عمد المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST) إلى التحالف مع الاتحاد الوطني للتربية والتكوين (UNPEF) للتضامن وتفعيل النقابات، تجلى ذلك خاصة في إضراب 2009 الذي دام لمدة ثلاثة أشهر.

وثمن نشاطهم بتضامن عدة نقابات كمجلس ثانويات الجزائر مستنكرا المساس بحق الإضراب، وقد أطلق نداء لكل النقابات من أجل حركة موحدة للدفاع عن الحريات النقابية وعدم المساس بحق الإضراب، وصرح بتضامنه مع الأساتذة والعمال وندد بتهديدات السلطات الوصية، ودعا المجتمع المدني وأولياء التلاميذ لتفادي تعفن الأوضاع التي ترهن مستقبل المدرسة الجزائرية، ويستنكر اللجوء إلى العدالة بعد فشل الحوار، موضحا بأن العدالة آلة من آليات النظام. كما أعلنت النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (SATEF) تضامنها هي الأخرى واستعدادها لرفع دعوة قضائية لدى المنظمة الدولية للعمل (OIT) لوضع الحكومة أمام مسؤولياتها وأمام واجبها نحو احترام الاتفاقيات الدولية المصادقة عليها، إضافة إلى تضامن الأساتذة المتعاقدين والمجلس الوطني للتعليم

[1] www.sudeducation.org/syndicats-autonomes-algeriens.html, le 06/01/2022

العالي. كما أعلنت المنظمة الجزائرية لحقوق الإنسان (LADH) مذكرة بأن تنظيم إضراب هو حق دستوري، وأن استخلاف المضربين بأشخاص آخرين تنقصهم الخبرة تعتبر مغامرة تعرض مستقبل التلاميذ للخطر.[1]

هذا في إطار العلاقة فيما بين قطاع التربية والتكوين والتحالفات الناشئة بينهم، أما في قطاع الصحة العمومية فرغم الانقسام الذي حدث بين النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية والنقابة الوطنية للممارسين الأخصائيين في الصحة العمومية بعد النشأة الموحدة، لم يمنع من تضامنهما وتنسيق نشاطاتهما ذات المطالب المشتركة فيما بينهما.

كما نلمس التقارب بين النقابة الوطنية لأساتذة العلوم الطبية مع نقابة أساتذة التعليم العالي اللتين تشتركان في خصوصية المهنة وهي التكوين والتعليم.

ليأتي بعد هذا التنسيق على مستوى أكبر في إطار تكتل وتحالف نقابات مختلف القطاعات وخاصة التربية والتعليم والصحة ومستخدمي الإدارة العمومية في إطار ما يطلق عليه اسم التنسيقيات أو هيئة ما بين النقابات لتدعيم القوة التمثيلية وقوة التأثير والفعالية والاستجابة أكثر.

فقد أنشئت التنسيقية الجزائرية للنقابات الحرة سنة 2000 حيث ضمت النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية والنقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP)، والمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (CNES)، والنقابة الوطنية لعمال التربية، وكذا النقابة الوطنية للقضاة وهو المشروع الذي لم يتجسد قانونيا.

كما لجأت النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية والنقابة الوطنية لأساتذة العلوم الطبية والنقابة الوطنية للأخصائيين لتأسيس التنسيقية النقابية لممارسي الصحة العمومية في شهر جانفي 2002.

وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة للحالة المتدهورة التي يعيشها قطاع الصحة العمومية ومحاولة التغلب على الوضعية بوضع سياسة صحية فعالة، وذلك بترقية الصحة العمومية التي لا تتأتى إلا بتحسين ظروف عمل الممارسين في الصحة العمومية (أساتذة، أطباء عامون وأخصائيون) وبتحسيس الهياكل الاستشفائية.[2]

وقد أعلنت هذه التنسيقية عن تنظيم تجمع وطني في شهر ماي 2010 على مستوى مستشفى مصطفى باشا بالجزائر العاصمة، احتجاجا على تعسفات الوزارة الوصية التي تواصل الخصم من أجور الأطباء رغم توقف الإضراب المفتوح الذي شنته منذ مدة.[3]

بعد تراكم رصيد معرفي وميداني من خلال الممارسة النقابية تولد لدى قيادات التنظيمات النقابية بأن العمل النقابي لا مكان له إلا بتنسيق الجهود في إطار إتحادي أوفيدرالي يجمع النقابات القطاعية، والتخلي عن الطرح

[1] le quotidien El Watan, Dimanche 07/02/2022, N° 5885, P03.

[2] بهية أوقنون، المرجع السابق، ص 68 .

[3] جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 5976، السبت 24 أفريل 2010، ص 03 .

الفئوي الضيق لأن قوة النقابة تستمد من قوة العدد والتمثيل والفعالية، بعيدا عن الانقسامات والانشقاقات وحتى الصراعات التي تعج بها الساحة النقابية. ورغم التقارب والاحتكاك الذي يميز العلاقة بين النقابات المستقلة إلا أنها لم تجد حتى الآن تجسيدا كاملا لفكرة التكتل بمفهومه الواسع، نظرا للعراقيل القانونية التي تعترض سبيل تأسيسها والمضايقات التي تشهدها النقابات من قبل الإدارة والسلطات المعنية وكذا في ظل غياب وفاق نقابي وتضامن عمالي وقلة الوعي الثقافي النقابي لدى القواعد[1].

المبحث الثاني : الانتقال من المطالب العمالية ، الاجتماعية والمهنية إلى المطالب السياسية:

المطلب الاول : أسباب الدفع نحو المطالب السياسية:

دفعت طبيعة النظام السياسي وتركيبته إلى الانتقال من المطالب العمالية المهنية الفئوية إلى المطالب السياسية وذلك لأسباب كثيرة تتمثل فيما يلي:

1. الهوة الموجودة بين الشعب والسلطة ، وغياب فاعلين جماعيين قادرين على القيام بعملية التوسط الاجتماعي التي تسمح بإعطاء الأحداث بعدا إيجابيا اتجاه الإصلاحات.

2. السياسات التنموية في الجزائر وكيفية ممارستها يجعلنا نتأكد من أن السياسي يوظف ويستغل الريع النفطي، فغياب استقلالية الحقل الاقتصادي عن الحقل السياسي يمثل خاصية أساسية في المسار التنموي للبلاد مما يقطع الطريق أمام نشأة وبروز المجتمع المدني الإيجابي والفعال، وهو الشرط الذي لاغنى عنه لظهور الفاعلين الجماعيين للتغيير المؤسسي، والذي من دونه لا يمكن أن يكون هناك تأسيس وتدوين للعلاقات الاجتماعية ، خصوصا العلاقة الأجرية والمنافسة، إلا أنه لا يعني أن مشاركة الأطراف الفاعلة في تقنين العلاقات الاجتماعية لا يعني بالضرورة اعتماد التكوينات أوالترتيبات الأنسب أو الأكثر نجاعة.

ومع ذلك، يبدو أن خضوع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني (أرباب العمل، النقابات، الجمعيات المهنية والاجتماعية) للدولة قد عرف تطورا في صيغه العملية، إذ تم في سياق التحرير الاقتصادي النسبي، استبدال تدريجي للسيطرة البيروقراطية الاستبدادية المباشرة التي كانت سائدة في الماضي بسيطرة جديدة أهم ما يميزها أنها تضم الكثير من العناصر التابعة لآليات السوق فعوض أن تسود استقلالية فعلية للأطراف المشاركة في عملية التراكم اتجاه السلطة السياسية، نلاحظ انتشارا غير مسبوق لرموز وتسميات الفاعلين في شكل منظمات أو جمعيات تفتقد للمصداقية مما يطرح إشكالية جدوى النشاط الذي تتكفل به تلك المنظمات.

لنأخذ الحوارات الاجتماعية كحالة، من جملة الحالات الكثيرة التي يمكن الاستعانة بها، تسمح بتوضيح وشرح الكيفية التي يتم بها بناء "التسوية المؤسسية" في الجزائر. فمند عام 1991، تقرر وضع إطار للحوارات الرسمية

[1] le quotidien El Watan, Dimanche 07/02/2022, N° 5885, P03.

الثنائية والثلاثية الذي يضم المركزية النقابية UGTA، وممثلي قطاع الأعمال والحكومة، وكان من المفترض أن يأوي هذا الإطار النزاع الموضوعي حول قضايا الأجور وظروف العمل، أوكيفيات التقدم في الإصلاحات المؤسسية، إلا أنه ومنذ نشأته تحول مباشرة إلى مجرد هيكل يقوم بالموافقة الشكلية على القرارات الحكومية التي تتخذ مسبقا، زيادة إلى إشكالية التمثيل النقابي الحقيقي من حيث شرعية الممثلين الاجتماعيين كجزء من الثلاثية، حيث لا تزال المركزية النقابية تحتكر التمثيل عندما يتعلق الأمر بالتحاور رسميا مع الحكومة، إذ بسبب النقص الفادح في شرعية تمثيله للطبقة الشغيلة فقد هذا التنظيم الكثير من تأثيره، وهو ما يتجلى من خلال استحواذ النقابات المستقلة على حقل النضال النقابي في سياق الاعتراف القانوني بحرية تكوين الجمعيات. رغم كل ذلك، يبدو أن الحرية النقابية تبقى متعثرة بسبب غياب استعداد السلطة السياسية لاستيعاب التعددية النقابية كواقع يجب التعامل معه، مثله مثل واقع التداول السلمي على السلطة مع المعارضة.

3. عملت السلطة والإدارة على عرقلة العمل النقابي مما أثر سلبا على فعالية التغيير المؤسسي، أهم هذه العراقيل:

- الحماية المفرطة للعناصر المنتمية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، على حساب العمال غير المنتمين لنقابات خاصة عمال القطاع الخاص.
- ظهور استراتيجيات تواطؤ بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والسلطات العمومية للحفاظ على الوضع الاقتصادي السائد، خاصة في القطاع الصناعي العمومي، وذلك على حساب تنفيذ إصلاحات اقتصادية، ذات تكلفة أقل.
- انتشار الإضرابات غير القانونية التي تقوم بها اتحادات نقابية مستقلة أو غير معترف بها.

4. تشتت التمثيل النقابي الخاص بأرباب العمل وافتقاره للمصداقية مما يجعل وجوده في المفاوضات الثلاثية) لا يعدو أن يكون عملية إعلامية أكثر منه مؤشرا على قدرة حقيقية على التأثير في القرارات.

ويبقى مشكل التفاعل السياسي والاقتصادي يكرس الزبائنية كأسلوب أساسي للعمل السياسي في المجال الاقتصادي، ويصبح العمل الاقتصادي غير مجد، خاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل النشاط المنتج كأفضل وسيلة لضمان استمرار تحسين المستوى المعيشي لكافة الفئات الاجتماعية.

5. سياسة إعادة توزيع الريع بشكل غير متساو وغير عادل قد شملت الفئات الاجتماعية التي تشكل سندا قويا لشرعية السلطة السياسية. رغم ذلك يمكن تحديد الفئات الأكثر استفادة من تلك السياسة في مجموعات قليلة تتألف مما أصبح يسمى "بالعائلة الثورية"، إضافة إلى جميع الفئات التي استولت على أطر التعبير السياسي الشكلي (الأحزاب، النقابات الرسمية، المنظمات الجماهيرية، ومختلف الجمعيات ...).

6. تشابك النشاطات الاقتصادية مع المصالح السياسية، مما يستوجب تحديد العلاقة بين الدولة والاقتصاد، بين السياسي والاقتصادي.

7. ارتباط الأداء الاقتصادي للمؤسسة مرتبط بالإقليم أو العشيرة، أو الجماعة أوالحزب أو بنوعية العلاقات النفعية مع النخبة السياسية أكثر مما هو مرتبط بكفاءتها الإنتاجية، على عكس الإصلاح الحقيقي الذي يدعو إلى إقامة علاقات اقتصادية تنافسية تحرر فضاء السوق من أي تبعية للهرميات السياسية.[1]

8. الإضرابات التي شنتها النقابات المستقلة للتربية سنة 2009 والتي شملت جميع الأطوار التعليمية، وكانت نسبة الاستجابة لها عالية جدا، وارتبطت المطالب المرفوعة في الحركة الاحتجاجية بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للمربي .

في 27 نوفمبر حتى أول ديسمبر 2006، جاء إلى الجزائر وفد من الاتحاد النقابي المتضامن بدعوة من النقابات المستقلة الرئيسية (SNAPAP)، هذا الوفد يتكون من مسؤولين وطنيين للتضامن والمنظمات التالية: النقابة الوطنية الموحدة للضرائب (SNUI)، ونقابة التربية (Sud-education)، والجماعات الإقليمية- (Sud collectivités territoriales)، ورجال الإطفاء (Sud-pompiers)، والبريد والمواصلات (Sud-PTT)، والنقابة الوطنية للصحافيين (SN.J).

استقبل هذا الوفد من طرف مديريتي يومية الوطن ويومية الخبر. وقد سمحت هذه المهمة بالتقاء مختلف النقابات المستقلة الجزائرية والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH). وقامت بأول جرد لحصيلة العمل النقابي المستقل في عين المكان بالعاصمة يوم الجمعة 1 ديسمبر 2006 خلال ندوة صحفية. ورغم أن الدستور الجزائري يبين بوضوح مبدأ الحريات النقابية (بند 90 – 2)، إلا أنه لم يحترم في الجزائر. وتعتبر النقابات المستقلة أولى ضحايا عرقلة لنشاطها النقابي، بسبب الضغوطات والتحرشات الممارسة ضد مناضليهم. لأن حق الإضراب والتظاهر غير مسموح به في الجزائر .[2]

في غياب الديمقراطية الحقيقية والتمثيل النقابي الحقيقي المعترف به، والمضي نحو اللامساواة الاجتماعية، اللاإستقرار، والفقر إضافة الى البطالة المرتفعة والسياسات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية، تحت ضغط صندوق النقد الدولي (FMI) والقوى العظمى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا أدى إلى إضعاف القطاع العمومي لحساب الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية في إنتاج وتوزيع الثروات الوطنية الجزائرية، والتي أصبحت أكثر فأكثر محتكرة من طرف فئة قليلة تتحكم اليوم بالقوة الاقتصادية والسياسية للبلد.

في نهاية هذه المهمة ، الاتحاد النقابي المتضامن يلتزم ببناء تعاون ومساعدة دائمة مع النقابات المستقلة الجزائرية وبالأخص مع النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) وفروعها المختلفة، لمعرفة وضعيتهم ونضالهم، وتتضامن معهم في كل مرة يتعرضون فيها للضغوطات والاعتداءات والاقصاءات والسير

[1] le quotidien El Watan, Dimanche 07/02/2022, N° 5885, P08.

[2] عبد الناصر جابى، مرجع سابق ، ص 105

بالحريات النقابية في الجزائر نحو الأمام، وكذلك التنسيق الجماعي للتحليلات والتحركات المشتركة في وجه السياسات الليبرالية التي عاثت فسادا في الجزائر كما في فرنسا.[1]

وقد أخذ قمع وتحرشات السلطة للنقابات المستقلة عدة أوجه وأشكال منها:

- إقصاء رؤساء المكاتب النقابية ، دون دراسة أو معالجة لملفاتهم.
- الدعاوى المرفوعة العديدة والممددة لأطول فترة ممكنة، وما ينجر عنها من نفقات الدفاع المحامين).
- التوقيفات، التهديدات الجسدية والتحرشات المعنوية من قبل رجال الحكومة أوالأيادي الكبرى للاتحاد العام للعمال الجزائريين التي لا تريد أن تسلب أو تجرد من الامتيازات التي بحوزتها، وربما لا يأتمنون حتى فيما بينهم على تزحزح هذه الامتيازات وانتقالها إلى أطراف تنتمي إلى التيار نفسه فما بالك بتيار مغاير، مختلف، مضاد ومعارض.
- تماطل الحكومة في دراسة ملفات التمثيليات واجتهادها في إعاقة أعضاء المكاتب المستقلة، فعندما لا تستطيع تسييرها أو مراقبتها تساعد على إنشاء مكاتب موازية من أجل إزالة نفوذ النقابات المستقلة وإعاقة تطورها.
- كل الاجتماعات في الأماكن العمومية ممنوعة والبعض من هذه النقابات انتزع منها مقرها .
- فرض على النقابات المستقلة التحرك والعمل دون وسائل، مما أعاقها خاصة في مواجهة التحرشات القضائية، وكمثال على ذلك؛ بمجرد وصول وفد التضامن إلى مقرات (SNAPAP) خفية، تعرضت الخطوط الهاتفية فجأة إلى اختلالات مؤقتة التي لم تجد ضمن التدابير والوسائل التي اتخذها أعضاء النقابة المستقلة للاتصال بالهاتف النقال، دون التطرق لحضور الرقابة الأمنية[2].

المطلب الثاني : المطالب السياسية:

إن سياسة تجاهل السلطة للمطالب العمالية وتأزم الوضع الاجتماعي وعدم توافق الفعل والقرار السياسي مع النصوص القانونية الدالة على الحقوق والواجبات وإنكار التمثيل الحقيقي بفعل الحفاظ إلى إسناد المهمة إلى المركزية النقابية، ومحاولة استبعاد النقابات التي تحرج النظام بتحركاتها ، ولذلك التجأت النقابات المستقلة تحويل شعاراتها من مطلبية إلى سياسية، والانتقال إلى إبرام ائتلافات وتحالفات مع القوى السياسية الأخرى المعارضة للنظام السياسي بحكم الإقصاء والتهميش، وكل الإفرازات السلبية التي أظهرها النظام، وإزالة العقبات نحو تغيير

[1] عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص 216

[2] عبد الناصر جابى، مرجع سابق ، ص 107

المنظومات المفلسة، وإرساء الديمقراطية الحقيقية الفعلية لممارسة كل الأطراف والأطياف لحقوقها وحرياتها في إطار سلمي مضمون وآمن، كنقاط مشتركة يمكن أن تشكل أرضية لاستراتيجيات مستقبلية جديدة.[1]

كما أصبح الكثير من المنتمين إلى فئة أصحاب المال يشاركون في العملية السياسية بالترشح إلى المناصب الاستشارية والتشريعية لإعطاء ضمانات لأموالهم واستثماراتهم ، بعيدا عن المزايدات والطرق الإدارية الملتوية في إعاقة التنافس النزيه على المشاريع وفق المعايير المتطلبة، أو على الأقل المعايير القانونية، ولتزويج المال بالسلطة الإزاحة المنافس الوحيد والمحتكر للثروة من بارونات السلطة والجيش ولوبيات تقسيم الريع النفطي، والإسهام المباشر في تقنين تشريعات على مقاسها وإصلاح أوإلغاء التشريعات السابقة التي تعيق طريقها، وتجاوز ممارسات الإدارية البيروقراطية، واقتطاع المشاريع دون معاناة، وعدم اقتسام ثمرة جهدها العملي مع الإدارة الفاسدة، والسبق في المشاريع على حساب الأجنبي والمنافسة أوالتحالف مع السماسرة التقليديين القدامى من ممتهني السياسة والاغتناء بالمال العام.

ولنا في بعض الدول مثال على قدرة النقابة على التغيير السياسي المباشر، كما فعل اليش فاليسا" في بولونيا زعيم نقابة تضامن أو ما يعرف باللغة البولونية "سوليدار نوشك"، والذي أصبح رئيسا فيما بعد لبولونيا بفعل النضال النقابي ضد النظام الشيوعي في الثمانينات.

ومن أهم هذه المطالب السياسية التي تفرض نفسها وتبنى عليها المطالب العمالية كحلول لتصحيح المسار الديمقراطي الفعلي ما يلي:

– الاعتراف والمساواة بأحقية التمثيل وعدم التمييز فيما بين النقابات إلا بالعمل والمردود والتمثيل الحقيقي للقواعد العمالية، تسهيل عملية إيجاد مقرات ثابتة للعمل، مع انتداب على الأقل المكاتب الوطنية والولائية والتفرغ للعمل النقابي حتى يتمكن مسييريها من السهر على مطالب العمال والقيام بمهامهم على أحسن وجه في إطار سلمي وشرعي.

– التخلي عن سياسة احتواء الأحزاب والمنظمات والجمعيات والنقابات المعارضة أو المستقلة، أوتهميشها والتشويش على نشاطاتها، إلا في حالة إخلالها بالأمن القومي والثوابت الوطنية والتشريعات العادلة.

– عدم الارتجالية في اتخاذ القرارات ، والنظرة العدائية لكل ما هو معارض في طروحاته وبرامجه وقناعاته ، والاستعانة بالاستشارة المختصة الراشدة المحايدة والنزيهة.

– أحقية التنسيق السياسي والانتماء الإيديولوجي أو الحزبي للأفراد والجماعات والمنظمات والجمعيات والنقابات والجرائد والمجلات والشخصيات والمثقفين في إطار الثوابت الوطنية وعدم المساس الفعلي بالأمن القومي.

[1] عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص 107

– ضرورة تحرير ممارسة حق حرية الرأي والتعبير من القيود المفروضة عليه قانونيا وسياسيا واقتصاديا لخدمة وتنمية المجتمع، وتعزيز الفعل الديمقراطي والحريات السياسية والتنوع والتعددية، والتصدي للفساد السياسي والاقتصادي بوسائل شفافة تضمن تعاطي الجماهير مع الأحداث، وحق المواطن في الإعلام وإبداء الرأي دون خوف وحرية الوصول إلى المعلومات، والحق في ملكية الصحف وإصدارها وطبعها وتوزيعها دون تعرضها لأي شكل من أشكال الرقابة، وإلغاء قوانين الاحتكار والمحاكم الاستثنائية، ورفع القيود عن الحريات العامة، وتعديل قانون العقوبات، ورفع حالة الطوارئ، والتأكيد على أحقية القضاء وحده في البث في كثير من القضايا وليس السلطة التنفيذية أهمها:[1]

– التوظيف الحقيقي للأمن في خدمة المواطن وحمايته وعدم إعاقة التحريات في حقائق الفساد المالي والإداري والسياسي، بدل حماية المصالح السياسية أو الحزبية أو الشخصية، نظرا لما عاناه أعضاء النقابات في المسيرات والاعتصامات والمظاهرات من الاعتداءات غير المبررة والمساس بكرامة الإنسان.

– التوزيع العادل لريع النفط على كافة فئات المجتمع عبر آليات وأشكال متعددة ومتنوعة ومختلفة، وعدم تركه في أيد غير مؤتمنة ونزيهة، ومراقبة إدارة وتسيير مؤسساته بالصفة التي تضمن وصول فوائده وثمراته إلى كافة الأفراد، والاستفادة من مداخيله في تقوية قطاعات إنتاجية أخرى.

– التسيير الحسن للمؤسسات واعادة بناء الإدارة الجزائرية، بدل الترميمات غير المبنية على دراسات علمية واستشارات خبراتية، ودون إرادة سياسية نزيهة دافعة لها.

– استقلالية السلطة القضائية حتى لا يعاني أعضاء النقابات والأحزاب والشخصيات من أحكامها المستمدة من السلطة التنفيذية، واستعادة الثقة في العدالة وهيبتها، وعدم تعرضها الأية ضغوطات سياسية أو سلطوية مصلحية وإصلاح المحاكم على شاكلة نظيراتها في الدول المتقدمة التي تفرض عقوبات على كل الأفراد مهما كانت صفتهم (رؤساء، وزراء، ولاة، قادة عسكريين ... إلخ) في حالة فساد أو تجاوزات قانونية.

– تفعيل البرلمان من خلال التمثيل الحقيقي للفئات الاجتماعية القاعدية ودفع اللجان المختصة فيه إلى التنقيب والعمل المتفاعل مع الملفات المطروحة والارتقاء بالنقاشات داخل قبته، وإشراك أكبر لبعض الفئات الوسطى الحضرية لتوسيع قاعدة النظام السياسي، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وضمان حقوق الإنسان وحرياته بحيث تضفي التعديلات والإصلاحات الدستورية الطابع الديمقراطي على مؤسسات النظام السياسي وتصبح السلطة التشريعية بعيدة عن هيمنة السلطة التنفيذية بتقليص صلاحياتها، وتحديد مدة الرئاسة بعهدتين رئاسيتين مع إمكانية العودة للترشح مرة أخرى بعد الخروج من مؤسسة الرئاسة في إطار التداول السلمي

[1] عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989–2004)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2005، ص172.

على السلطة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الدور الفعال والحقيقي للأحزاب السياسية أوالمعارضة بصفة عامة من منظمات، جمعيات، نقابات، مثقفين وشخصيات نزيهة للإسهام في عملية خدمة الشعب وبناء مؤسسات الدولة.

عدم عرقلة إصدار الصحف أو تقييد حرية التعبير، وإلغاء العقوبات الإدارية والقانونية التي تمكن السلطة التنفيذية من فرض الرقابة على المطبوعات أو البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والدعوة إلى النصوص والقرارات التي تسمح بتعطيلها إداريا أو مصادرتها، والفصل بين الملكية والإدارة فيما يتعلق بالصحافة الحزبية والخاصة.[1]

إضافة إلى ضرورة فتح المجال السمعي والبصري أمام الاستثمار الخاص، ورفع الاحتكار على وسائل الإعلام الثقيلة، بالسماح بفتح فضائيات أو قنوات إذاعية أو تلفزيونية خاصة، في إطار الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، وفق الثوابت الوطنية والأمن القومي، للإسهام في إعطاء صورة الجزائر الحقيقية وتحسينها خارجيا أمام الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.[2]

– الاهتمام بالتنمية البشرية والقطاعات المنتجة وتسخير كل الوسائل الممكنة لإنجاحها، والقضاء على البطالة والثقة في الإطارات الشابة لاستخلاف وتعويض إطارات الأجيال السابقة المحتكرة للمناصب العليا في مؤسسات الدولة، وإصلاح النظام الاقتصادي بما يخدم المستوى المعيشي للمواطنين وهو أمر لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية، حيث يفترض أن تخفف هذه الإصلاحات من الآثار السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل "الطبقة الوسطى" لأن هذه الطبقة هي دعامة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

– التداول على السلطة وابعاد المؤسسة العسكرية من الصراع السياسي، لأن الديمقراطية تقتضي إفساح المجال أمام الكوادر والفئات الأخرى النابعة من الشرائح الاجتماعية المختلفة والمتنوعة، وتحديد أدوار المؤسسة العسكرية ونخبها المتنفذة لصالح النخب المدنية لأن مجال النخبة العسكرية هو الحفاظ على الأمن والدفاع والسيادة الوطنية في إطار المحافظة على حياديتها ووحدة أفرادها، أما النخبة المدنية فمجالها الممارسة السياسية التنافسية والسلمية لتمثيل جهة أو شريحة معينة في إطار إفرازات الانتخابات الديمقراطية النزيهة والمشاركة السياسية الفعلية.

– إصلاح النظام الحزبي والانتخابي بنية إنجاح الديمقراطية، فإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية لصالح إلغاء القيود التي تحد من نشاطها المشروع، وإنهاء التداخل بين أجهزة الحزب والدولة بما يحول دون توظيف إمكانات الدولة لصالح حزب معين، خاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية الحاسمة كالانتخابات الرئاسية والتشريعية، أما من جهة النظام الانتخابي فإن ضرورة توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات وشفافيتها وتجسيد تسيير إدارتها بما يبعد

[1] لعمر مرزوقي، المرجع السابق، ص173 .

[2] عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص 155

كل آفات التزوير حتى وإن اقتضى الأمر بسن قوانين لتجريم التزوير وتطبيق عقوبات صارمة على مرتكبيها من بعيد أو من قريب، وتحديد النمط الانتخابي المناسب في المجالس المحلية المنتخبة أوالمجالس التشريعية المنتخبة سواء نظام تمثيل بالأغلبية في الأولى، ونظام تمثيل نسبي في الثانية لإنجاح الديمقراطية الحقيقية والفعلية.[1]

محاربة الفساد والقضاء على بذوره، بالمطالبة باسترجاع أموال الخدمات الاجتماعية وإبعادها عن النهب الممنهج لنقابة معينة، ليتم تسييرها بشفافية بعيدا عن أي هيمنة نقابية، مع إخضاع عملياتها المالية للرقابة القانونية، وفي خضم معركة النقابات المستقلة ضد السلطات العمومية، أعلن وزير التربية الوطنية في رسالة واضحة إلى مناوئيه أن أموال الخدمات الاجتماعية هي بيد المركزية النقابية ولا علاقة لوزارته بذلك، بالمقابل يصرح أحد المعارضين السياسيين الدكتور سعيد سعدي" الأمين العام للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بأن المركزية النقابية هي الجناح الاجتماعي للمصالح المخابرات). وهذا ما يجرنا إلى أن الإفصاح عن الفساد الإداري في الجزائر ترجع أسبابه إلى عدة عوامل هي:

- إهمال المواطنين ومعاملتهم معاملة سيئة وتفكير الإداريين في تحسين أوضاعهم المادية بالطرق غير الشرعية كالرشوة وتقاسم نسبة المشاريع الاقتصادية عن أفضلية إعطائها لأفراد يقبلون بهذا التعاقد المسبق، إضافة إلى فقدان أو إتلاف ملفات المواطنين، وعدم إنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة.
- تعيين وتنصيب الموظفين وكبار المسؤولين ممن لهم الولاءات الفردية للأشخاص، قصد نصرتهم وتبييض صورتهم لدى الآخرين، وعدم الاعتماد على الكفاءة في الامتحانات والمسابقات وذلك بتعيين الأصدقاء والأقارب، إضافة إلى الاعتبارات الشخصية ودورها في الترقية والعزل وغيرها من المظاهر التي لا تدفع بالدولة إلى التقدم والرقي.
- سوء التسيير الإداري والاقتصادي المؤدي إلى التبذير والكسب غير المشروع والتحايل على المال العام بحكم المناصب في ظل غياب الرقابة والمحاسبة والمحاكمة، بحيث عمد النظام إلى بناء رأسمالية على أنقاض الفترة الاشتراكية وتلك بتجميع الأموال واحتكارها وتنميتها في إطار شمين طبقة جديدة ترفع شعار الرأسمالية، قصد إخراج وتبييض أموالها أمام الرأي العام، واستطاعت أن تدافع عن مصالحها وتوسع مشاريعها تدعيما لنفوذها.
- لجوء الموظفين إلى استعمال نفوذهم الوظيفي، وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية لقضاء حوائجهم بنقع الرشوة التي قد تكون نقدية أو عينية، بحيث أصبحت تتعاطى على مرأى ومسمع الملا مرتبطة بالقطاع الأقتصادي الجديد القائم على المضاربة العقارية والسمسرة وعمليات الاستيراد والتصدير .

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص296 .

- انعدام المراقبة والمحاسبة، والفراغ القانوني والتنظيمي في بعض الحالات، وتناقض القوانين وعدم تطبيقها في حالات أخرى، كما أثرت الصلاحيات الإدارية وانعكست سلبا على الأداء الإداري الفعال.[1]

في الأخير تراكم كل هذه الضغوطات والسلبيات الفوقية النابعة من أوى ليبرالية سياسية أو تحالف السلطة والمال ضد مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى ، مما يدفع إلى تظافرها وتحالفها هي الأخرى ، نظرا لما تحمله من عبء مخلفات و مفرزات الطبقة الأولى ، واتساع الهوة وزوال لغة التواصل والحوار ، وتباين نمط الثقافة والتفكير والمبادئ والقيم ، وفقدان الثقة المتبادلة قد تمهد الطريق إلى انفجار اجتماعي شامل ضد النظام ومؤسساته وإلى عواقب تجهل أثارها.[2]

[1] مصطفى بلعورة المرجع السابق، ص 207 .

[2] عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص 402

خلاصة واستنتاجات :

ان استراتيجيات العمل النقابي في الجزاتر بنيت على أساس الواقع السياسي السائد بتراكماته السابقة ، ولكل طرف من الأطراف النقالة سياسيا واجتماعيا استراتيجيته المنيعة التحقق أهدافه.

فالنظام السياسي الجزائري من خلال التعمق في معرفة مدى مصداقية المسار الديمقراطي والانتخابي نتبين من خلاله توجهاته السياسية والتي بدورها لم تستطع أن تفلت من طبيعة النظام السياسي الجزائري ومركباته السياسية والعسكرية والفكرية ، والممارسات الإدارية اللأخلاقية ، من تزوير في الانتخابات وفساد، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، إضافة إلى احتكار جبل الثورة لكافة المناصب الحساسية على حساب جميل الاستقلال ، وسد الطريق أمام حرية الصحافة والتعبير خاصة باحتكارها للإذاعة والتلفزيون ، وعرقلة الجرائد التي تميل إلى التحرر بل ومقاضاتها أحيانا أخرى، وذلك عن طريق استغلال وتحريك السلطة القضائية كما يحلو لها

إضافة إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رغم المداخيل التي تشهدها مع ارتفاع أسعار النفط ، وعدم التوازن والاعتدال في التعامل مع أطياف المجتمع المدني ، الهدف من كل هذا قتل روح الطبقات السياسية والاجتماعية واركانها إلى الركود، ليبقى احتكار السلطة متواصلا دون منافسة وإحراج .

بينما يسعى الاتحاد العام للعمال الجزائريين في بناء استراتيجيته الرامية إلى المحافظة على المكانة التي اكتسبها تاريخيا وتلك من خلال أسلوب الحوار والمشاركة أو الاستشارة في اللقاءات الثنائية والثلاثية واحتكار الخدمات الإجتماعية ، كل هذا في إطار تسييس العمل النقابي في خدمة جهات معينة في السلطة ومصالح محدودة ، وإبعاد النقابات المستقلة على المنافسة مثلها مثل المعارضات الأخرى التي تريد التغيير والتحول نحو الديمقراطية الحقيقية .

ولذلك عمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إضفاء الشرعية التمثيلية أو محاولة ابراز هذه الفكرة للعالم من خلال مشاركاته في التظاهرات الدولية والتنسيق مع الكثير من المنظمات الدولية، إضافة إلى عضويته في منظمة العمل الدولية والاتحاد الإفريقي للنقابات الإفريقية ، واتحاد المغرب العربي، محاولة منه فرض حصار على النقابات المستقلة خاصة مشروع تأسيس كنفدرالية النقابات المستقلة ، وذلك بالتحالف أوالتواطؤ مع السلطة في إطار امتصاص المعارضة وتجفيف منابع التعددية والمنافسة .

وعلى عكس الاستراتيجيات السابقة تبني النقابات المستقلة استراتيجيتها على المواجهة لفتح الأبواب الموصدة أمامها من قبل السلطة والمركزية النقابية عن طريق محاولات التكتل وجمع شمل القواعد العمالية تحت سقف نقابة موحدة ، ونفع المظالم والمؤامرات المحاكة ضدها خاصة في إطار النقابات المستنسخة المدعومة من قبل السلطة.

خاتمة

خاتمة :

تعتبر الحركة النقابية الجزائرية قديمة نظرا لتاريخ نشأتها الذي ارتبط بالنقابات الفرنسية واتسم بالنضال المطلبي الاقتصادي الطرقي أحيانا، وبالنضال التحرري الوطني أحيانا أخرى ، إلى أن تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 تحت مظلة جبهة التحرير الوطني ، في إطار تنظيمي وتنسيقي مثبت ، في العمل والمطالب والتوجهات والأهداف. لكل الجهود المبذولة بالحصول على الاستقلال سنة 1962، لتصدر السلطة بقيادة الحزب الوحيد والواحد جبهة التحرير الوطني قوانين جديدة للعمل واعترفت بحق التنظيم النقابي في النقابة الوحيدة والواحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، والتي مرت بمرحلتين ، مرحلة التسيير الذاتي ، ثم مرحلة التسيير الاشتراكي، مما ألزم النقابة الوحيدة الإسهام في التسيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية ، وإدماج العمال وتأطيرهم ضمن المبادئ الاشتراكية ، وتوعيتهم وفق متطلبات النظام السياسي إلا أن تسييس النقابة استغلته فئات طفيلية وصولية قصد الحصول على مكاسب الوصول إلى مراتب عليا في هرم السلطة ، مما أسهم في تهميش العمل النقابي الحقيقي بانعدام الممارسة الديمقراطية داخل النقابة ، والتمثيل الحقيقي للعمال .

ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي توالت على الجزائر في فترة الثمانينات أدت إلى انفجار الوضع وخروج الشعب عن طاعة السلطة محدثا صدامات ، ونفعت بدورها إلى التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والنقابية يعfi أحداث أكتوبر 1988، نتجت عنها تغييرات دستورية جذرية في سنة 1989، سمحت تشريعاته بتحرير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من وصاية جبهة التحرير الوطني وتحولها إلى نقابة مطلبية وفتح المجال الإنشاء الأحزاب السياسية والنقابات ، وحرية الرأي والتعبير والصداقة ونتج عنها كم هائل من الأحزاب السياسية والنقابات المستقلة القطاعية المطلبية ونقابات المستخدمين .

وما يميز هذه التنظيمات النقابية المهنية القطاعية هو تمركز فعالياتها في قطاع التربية والصحة ومستخدمي الإدارة العمومية. إضافة إلى النقابة الإسلامية للعمال التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هذه الأخيرة حنث صدام بينها وبين السلطة مولنا أزمة أمنية تتجت عنها حرب داخلية ، واصدار حالة الطوارئ ، إلى أن جاء إعادة تشغيل مؤسسات الدولة بطريقة الانتخاب ، والمصالحة الوطنية .

وساد الخوف والتضييق على الحريات والعراقيل والتحرشات بالنقابات المستقلة التي انقسمت هي الأخرى على نفسها وتشتت مع استمرار غياب إطار يوحدها رغم وحدة المطالب والوسائل والأهداف.

من جهة أخرى تمسك الاتحاد العام للعمال الجزائريين باستراتيجية نقابية تهدف إلى الحفاظ على مواقعها ، والرافضة لأي اتفاق بين العمال والحكومة من دونها , إلا أن واقع الديمقراطية والتعددية النقابية تراجع نظرا لطبيعة النظام السياسي الذي يحصر تطبيقات الديمقراطية في الحرية الاقتصادية وتوفير الشروط الضرورية لقيام اقتصاد السوق ، وحماية الطبقة الليبرالية الجديدة ، والانفتاح على الاستثمار خاصة فيما يخص التنقيب واستغلال النفط على حساب فئات المجتمع الأخرى

هذا على الصعيد الاقتصادي ، وهو الذي يبدو فيه النظام متحمسا ومدافعا عن الديمقراطية والتعددية ، بينما يختلف أمره عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث يلجأ النظام إلى إنكار التباين والاختلاف ورفض التعددية، وإذا اضطر إلى الاعتراف بها شكليا فإنه لا يتوائي في مجال الممارسة عن مواجهتها ومحاولة تقييدها وإلغائها أو إفراغها من محتواها مستخدما خبرته في المناورة ومصادرة الحريات ، واللجوء إلى تزوير الانتخابات ونتائجها في كثير من المرات ، ورفض التداول على السلطة من خلال اللجوء إلى أسلوب المشاورة لمنع المعارضة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية من ممارسة حقها في النشاط السياسي والنقابي و الجمعوي دون قيود غير تلك التي يفرضها قانون التنافس النزيه بين قوى سياسية تسعى للوصول إلى الحكم بطرق سلمية.

أما النقابات بتعريتها للوضع الاجتماعي المزري والمطالبة بالحقوق ورفع مستوى المعيشة والغين على الفئات العمالية ، فإن النظام أراد تحويل الصراع فيما بين النقابات لإنهاك القرى وإضعاف الإرادة والعزيمة بإحداث انقسامات داخل النقابات ، وزرع نقابات مواجهة موازية مستنسخة للتمويه وتحويل الاتجاهات وتضبيب الرؤى.

كما نجح النظام في كسر التحالف النقابي الحربي المعارض المهدد لتحالف السلطة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين للفصل القانوني والضغط الميداني.

حاولت الأحزاب السياسية استقطاب النقابات واستمالتها، بينما ابتعدت النقابات المستقلة عن كل ما هو سياسي تفاديا للصراع مع السلطة ، والتعارض مع القانون الذي يمنعها من التسيس

وهو ما يدفعنا إلى القول بصعوبة تحقق تعتنية سياسية ونقابية فعلية في ظل مناخ لا يحترم الحريات المدنية والسياسية والنقابية وغياب تنظيم ميداني واع للمصالح المشتركة والتضامن بين العمال، في انتظار شكل كونفدرالية منسجمة تضم جل الفئات والقطاعات الأحداث المنافسة القوية والتأثير الفعال المثمر .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

- الإتحاد العام للعمال الجزائريين (حرية، تضامن، عمل"(، وثيقة من نشر خلية الاتصال بالأمانة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، إنجاز طاسيلي للإنتاج، فيفري 2006.
- أحمد حسن البرعي، علاقات العمل الجماعية في القانون المصري المقارن، الجزء الأول، القاهرة: دار الفكر العربي ، 1976.
- إدريس بولكعيبات، "دوافع مشاركة العمال في التنظيم النقابي، دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، بدون سنة.
- د عبد الناصر جابى، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر، الجزائر: دار الحكمة، 1995.
- ريمون أرون، صراع الطبقات، (ترجمة: عبد الحميد الكاتب)، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات عويدات، 1980.
- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990.
- عبد المنعم الغزالي، الحركة النقابية المصرية نشأتها وتطورها، محاضرات دورة تدريبية من 1977/09/10 إلى1977/10/05 مكتب العمل العربي.
- عبد الناصر جابي، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر.
- عبد الناصر جابى، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2002.
- علي الكنز، حول أزمة: دراسات حول الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار بوشان، 1990.
- عنصر العياشي، النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق: حالة الجزائر، سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد في الجزائر، (دون تاريخ النشر).
- محمد الصغير بعلى، تشريع العمل في الجزائر، الجزائر: مطبعة ولاية قالمة، 1992.
- محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

الرسائل و الاطروحات:

- اعصمان تريكي، علجية لعريبي، "النقابة المستقلة، واقع وإستراتيجية، دراسة مونوغرافية للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية سنباب)"، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2001.
- بهية اوقنون، الحركة النقابية في الجزائر من الاحادية الى التعددية ، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسيةو الاعلام ،2004.

- سعيد بوشخو، "إشكالية الاستقلالية والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر (1962-1971)"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.
- شيطي حنان ، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع او معرقل للاداء البيداغوجي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في تسيير الموارد البشرية، جامعة مانتوري قسنطينة ، سنة جامعية 2009-2010.
- عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2005،
- مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، أطروحة دوكتراه، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009.
- نعيمة نجيب، "النقابات العمالية وتحديد سوق العمل في الجزائر"، رسالة ماجستير، في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1999 .

المجلات

- أيمن إبراهيم الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة – الحصار – الفتنة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
- أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
- تاريخ النقابات وخبرتها"، مجلة الثورة والعمل، العدد 368، السنة 1983، ص 32 ، بدون كاتب.
- مجلة الجيش، ماي 1999، عدد 430.
- محمد علوان، "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، مجلة الثورة والعمل، العدد 366، 13 ديسمبر 1982.
- مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الأول، جوان 2009.

❖ ثانيا : المرجع باللغة الفرنسية

- Statut de L'UGTA, Adapté par le geme Congrès national, Alger, 26-29 juin 1990.
- Abdelkader Djeghloul, Le multipartisme à l'algérienne, Maghreb -Machrek, No 127, Janvier - Mars 1990.
- Tayeb Belloula, Droit du travail, Alger: Ed Dahleb, 1994.
- Mohamed Nasreddine Koriche, Les relations du travail dans le secteur public, changement de problématique et ruptures normatives, Revue algérienne des sciences juridiques et administratives, No 2, 1994

- Guy Caire, La naissance du mouvement syndical, Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990
- François Weis, Doctrine et action syndicale en Algérie, Paris, Ed Cujas, 1972.
- Nora Benallegue, Le mouvement gréviste en Algérie dans les années 30-35, Revue arabe du travail, Organisation arabe du travail, Mai 1991.
- Abdelkader Djeghloul, Rétrospective sur le mouvement syndical algerien, Alger, Centre National de recherche scientifique, Oran 1986.
- Mohammed Fares, Aissat idir: Documents et témoignages sur le syndicalisme algérien, Alger, Ed Andalousses, 1992.
- Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, sous la direction de René Gallissot, Edition Barzakh, Alger, Avril 2007.
- Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830-1962, op cit,. Fatiha Talahite, Inga Brandell, Le syndicalisme arabe et le partenariat Euro - Méditerranéen, Les cahiers du CREAD, N° 52, 2eme trimestre, 2000.
- Lakhder Kaidi, L'UGTA: Histoire du mouvement syndical algérien, UGTA, Document publié par la fédération nationale des travailleurs Retraités (FNTA), (sans date).
- Mahammed Nasr-Eddine koriche: L'éducation syndicale en Algérie. These de doctorat en sciences politiques (39 cycle). Université des sciences juridiques, politiques, sociales et de technologie de Strasbourg, Faculté de droit et de sciences politiques, 1983.
- Mohamed Harbi, L'Algérie et son destin, Paris, Ed Arcantère, 1992 .
- Said Chikhi, Questions ouvrières et rapports sociaux en Algérie, Revue Naqd, No 06, Mars 1994, Alger, Entreprise nationale du livre.
- Mustapha Boutefnouchet, Les travailleurs en Algérie, Alger: Entreprise nationale du livre, 1984.
- Elhadi Chalabi, L'Algérie l'Etat et le droit, 1979-1988, Paris, Ed, Arcantère, 1989, p214.

- Rapport Préliminaire du comité National des libertés syndicales sur les libertés syndicales en Algérie, Avril 2005

❖ ثالثا : مواقع الاليكترونية

www.algerie-dz.com/article1305.html .

www.algrie-dz.com/article 1305.html.

www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualité-memorandum.html.

www.chihab.net/modules.php?name=news&file=article&sid=2220

www.sudeducation.org/syndicats-autonomes-algeriens.html.

فهرس المحتويات

شكر و اهداء.....

فهرس المحتويات

مقدمة : ..... أ
أهداف الدراسة: .....ب
أسباب اختيار الموضوع:..... ج
الدراسات السابقة : ..... ج
إشكالية الدراسة : .....د
فرضيات الدراسة :.....د
مجال الدراسة: ..... هـ
الاطار المنهجي للدراسة : ..... هـ
الصعوبات: ..... هـ
مدخل:..... 7

الفصل الأول: نشأة الحركة النقابية و تطوره

تمهيد : 12
المبحث الأول : نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم:..... 13
المطلب الاول : الحركة النقابية في الدول الرأسمالية :..... 13
المطلب الثاني : الحركة النقابية في الدول الاشتراكية : 14
المطلب الثالث : الحركة النقابية في دول العالم الثالث : 15
المبحث الثاني: التطور التاريخي للحركة النقابية في الجزائر :..... 17
المطلب الاول : في الفترة الاستعمارية : 17
المطلب الثاني : من الاستقلال إلى غاية دستور 1989: 19
المبحث الثالث: الانتقال إلى التجربة التعددية:..... 21
المطلب الاول : أسباب التحول إلى التعددية الحزبية و النقابية : 21
المطلب الثاني: مظاهر التحول الى التعددية الحزبية و النقابية:..... 23

خلاصة واستنتاجات: 25

الفصل الثاني: الحرية النقابية في الجزائر في ظل التعددية السياسية

تمهيد : 27
المبحث الأول : تعدد النقابات في الجزائر: 28
المطلب الاول : الاتحاد العام للعمال الجزائريين: 28
المطلب الثاني : النقابة المتحزبة (النقابة الإسلامية للعمل) (SIT): 29
المطلب الثالث : النقابات القطاعية المهنية المستقلة: 30
المطلب الرابع : نقابات أرباب العمل أو المستخدمين: 33
المبحث الثاني: النصوص القانونية الحامية للحريات النقابية: 34
المطلب الاول : الحماية الوطنية للحريات النقابية: 34
المطلب الثاني : الحماية الدولية للحريات النقابية: 35
خلاصة و استنتاجات: 37

الفصل الثالث: العمل النقابي في الجزائر في ظل التوجهات السياسية

تمهيد : 39
المبحث الأول: استراتيجية العمل النقابي في الجزائر: 40
المطلب الاول: استراتيجية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين: 40
المطلب الثاني: استراتيجية الحركة النقابية المستقلة في الجزائر: 43
المبحث الثاني : الانتقال من المطالب العمالية ، الاجتماعية والمهنية إلى المطالب السياسية: 45
المطلب الاول : أسباب الدفع نحو المطالب السياسية: 45
المطلب الثاني : المطالب السياسية: 48
خلاصة واستنتاجات : 54
خاتمة : 56
قائمة المصادر والمراجع 59

ملخص الدراسة

بصفة عامة فإن النقابة هي عبارة عن مجموعة عناصر من مجتمع ما، تجمعهم أهداف مشتركة، ينتظمون في جمعية معترف بها قانونيا تسعى لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية معينة لفائدة المنتمين إليها و قد استفادت الحركة النقابية الجزائرية منذ بدايتها من النهضة العمالية التي تميزت بوجود نقابات فرنسية تنشط في أوساط العمال الجزائريين، بسبب غياب تنظيم نقابي جزائري مستقل وبعد استقلال الجزائر مباشرة أضحى الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيما جماهيريا تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني، ووسيلة أساسية لتنفيذ برامج الحزب موازاة مع وظيفته الاجتماعية تم عمل واقع التعددية النقابية في الجزائرإلى بروز تنوع في التواجد النقابي وأظهر مصداقية النقابات الفاعلة على الساحة الاجتماعية من خلال الاضرابات والاحتجاجات والاعتصامات فقد تجاوزت النقابات قطاعي الصناعة والبناء إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية في المجتمع كالإدارة العمومية، التربية، الصحة، الصحافة، النقل، العدالة وغيرها كما ان استراتيجيات العمل النقابي في الجزائر بنيت على أساس الواقع السياسي السائد بتراكماته السابقة ، ولذلك عمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إضفاء الشرعية التمثيلية أو محاولة ابراز هذه الفكرة للعالم من خلال مشاركاته في التظاهرات الدولية والتنسيق مع الكثير من المنظمات الدولية، إضافة إلى عضويته في منظمة العمل الدولية والاتحاد الإفريقي للنقابات الإفريقية ، واتحاد المغرب العربي، محاولة منه فرض حصار على النقابات المستقلة خاصة مشروع تأسيس كنفدرالية النقابات المستقلة ، وذلك بالتحالف أوالتواطؤ مع السلطة في إطار امتصاص المعارضة وتجفيف منابع التعددية والمنافسة . بالمقابل تبنت النقابات المستقلة استراتيجيتها على المواجهة لفتح الأبواب الموصدة أمامها من قبل السلطة والمركزية النقابية عن طريق محاولات التكتل وجمع شمل القواعد العمالية تحت سقف نقابة موحدة ، ونفع المظالم والمؤامرات المحاكة ضدها خاصة في إطار النقابات المستنسخة المدعومة من قبل السلطة.

الكلمات المفتاحية: النقابة، التغيرات السياسية، التحرير الوطني، التواجد النقابي

Resumé

In general, the union is a group of elements of a society, grouped together by common objectives, who organize in a legally recognized association that seeks to achieve certain economic, political, cultural or social objectives and interests for its members. Since its inception, the Algerian trade union movement has benefited from the labour renaissance, which has been characterized by the existence of French trade unions active among Algerian workers because of the absence of an independent Algerian trade union organization,Immediately after Algeria's independence, the General Union of Algerian Workers became a mass organization of the FLN party and an essential means of implementing the party's programmes in parallel with its social function

The reality of trade union pluralism in Algeria has been realized until a diversity of union presence has emerged and demonstrated the credibility of the active unions in the social arena through strikes, protests and sit-ins ,trade unions have moved beyond industry and construction to other more sensitive sectors of society, such as public administration, education, health, journalism, transport, justice and others.

Trade union action strategies in Algeria were based on the political reality prevailing in Algeria's previous accumulations the General Union of Algerian Workers has therefore legitimized or attempted to bring this idea to the world through its participation in international events and coordination with many international organizations. in addition to its membership in the International Labour Organization and the African Union of African Trade Unions, The Arab Maghreb Union (AMU), in an attempt to impose a blockade on independent trade unions, especially the project of establishing an independent trade union federation, This is in alliance or collusion with the Authority in the context of absorbing opposition and draining the sources of multilateralism and competition. In contrast, independent unions have adopted their strategy of confrontation to open the doors held by the authority and the centralization of trade unions through attempts to cluster and reunite labour rules under the roof of a unified union, and to benefit grievances and contrived plots against them, especially within the framework of cloned unions supported by the authority.

Mots clés : syndicat, changements politiques, libération nationale, présence syndicale